حجة الإسلام أبي حامد الغزالي

القسطاس المستقيم

(الموازين الخمسة للمعرفة في القرآن)

قرأه وعلق عليه

محمود بيجو

جميع الحقوق محفوظة
١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

عدد النسخ (١٠٠٠)
المطبعة العلمية - دمشق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد كان المنطق الأرسطويّ الفارس المجلّي في (القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي) ، وكان صورة صادقة عن الفلسفة والعلم اليونانيين ، وخاصة في نظرتهما إلى الوجود والمعرفة ، وكانت العقلية الإسلامية تتّسم بنمط تفكيرها الخاص بها ، وصورة لغتها وانبناءاتها الفكرية والإيمانية .

وشاءت إرادة الله أن يكون (الغزالي) من بين مجموعة العلماء المسلمين الذين عاشوا في هذه الحقبة من الزمن . ولقد انبرى كثير من هؤلاء المفكرين إلى معارضة المنطق الأرسطويّ وتسفيهه لأنه يجسد نظرة الفلسفة والعلم اليونانيين إلى الوجود والمعرفة التي تتعارض ونظرة المسلمين إليهما .

وقف (الغزالي) إزاء هذه المشكلة ، وتجاه تحديات معرفية أخرى وقفة المتسائل : هل يمكن استبعاد الثقافة الأجنبية من حياتنا ، على الرغم من فعاليتها واحتوائها كثيراً من وجوه النشاط العقلية المستجدة آنذاك ؟ إضافة إلى أن هذه الثقافة قد تسربت في العقلية الإسلامية وامتزجت بنتاجها الفكري . وهل هناك من سبيل لإحياء الأصول والنصوص بعد خمسة قرون من الهجرة ، تحت وطأة تطور الحياة والعلم وتغيّر المجتمع ؟ .

لعلّ هذا الرجل خير من يمثل لنا عملية الإحياء لهذه الأصول ، والرفض للفلسفة اليونانية ، في منطقه الذي قدمه لنا بصورة موازين وصنجات محدّدة . لقد كان عمله أنموذجاً لكيفية تمثل المنطق في البنية الإسلامية وتطبعه بعناصرها . وكان المنطق عنده أصيلاً نابعاً من أبعاد الخصوصية الذاتية الفلسفية ، وفي الوقت نفسه معياراً وأداة في نتائجه تجعل المعرفة الإسلامية منضبطة محدّدة دون شطط في الاجتهاد والقياس .

إن ما قام به (الغزالي) في تلك الفترة يُعدّ عظيماً ، ولكن السؤال الذي لا يكاد يبين عن نفسه : هل نستطيع في هذا الزمن الذي نحياه أن نعبر ما اجتازه الغزالي في العصر الوسيط ؟ وبين أيدينا هذا الكمّ الهائل من المعاني الجديدة في شتى مجالات الحياة : النظرة إلى الوجود ـ مجال المعرفة المتمثل في مجموعة من المناهج والنظرات المغايرة والمستجدّة واكبت العلم والاكتشاف .

يمكن أن نقول : إننا أمام ثلاث مشاكل مهمة :

ـ المعرفة الميتافيزيقية والدينية .
ـ المعرفة الوجودية والمجتمعية .
ـ مناهج المعرفة .

ونحن نصرّ ـ بادىء ذي بدء ـ على ثبات المعرفة الميتافيزيقية الدينية وديمومتها متمثلة بالإيمان المطلق والتسليم بالله الواحد ، خالق الكون ، وبرسله وأنبيائه ، يضاف إلى ذلك العبادات الروحية التي تقرّ بها نفس الفرد وترضي ضميره بما يتلاءم ورغبته وعلاقته مع ربه . أما مسألتا المنطق وتنظيم الوجود والمعرفة ، فلا بد من تطويرهما تمشياً مع المتغيرات التي لا يمكن رفضها وإنكارها . ويكون ذلك باستلهام العناصر الفاعلة الموجية في التراث ، واستبعاد العناصر الجامدة تمهيداً لاندثارها . وهذه مهمة أولئك الذين يريدون الإسهام مستقبلاً في إبداع فكري

متساوق مع عالمية العصر الذي نعيش فيه .

أما كتاب (القسطاس المستقيم) الذي نحن بصدد إعادة قراءته وضبطه ، فتميّز بصنيعه المتمثل باستخراج المنهج والقياس فيه من (القرآن الكريم) مباشرة ، فقد جعل التعابير والمعاني المنطقية تستمد من القرآن ، واحتبس مطلوبه بحدود الاستنباط منه منهجاً وبنية .

وقد جاء الكتاب بطريقة الحجاج بين التعليمي[1] والغزالي ، وكان طابعه العام طابع المناقشة بعرض الرأي والرد عليه ، والسؤال والجواب . والذي دفع الغزالي إلى هذا النهج جملة من العوامل :

منها ضرورة استساغة المنطق دينياً ومطابقته مع الشريعة ، والرغبة في الرد على الفرق الدينية الضاغطة آنذاك ، وقد استمد الغزالي أمثلته وشروحه من القرآن الكريم ، وربما خالطت محاولته هذه شيئاً من القسرية . ومع ذلك فيمكن القول : إن الغزالي أبقى على الصورة الأساسية للمنطق فلم تنحرف عن أسسها المأخوذة عن ابن سينا ، وأرسطو ، والفكر اليوناني .

وارتبط غرض (القسطاس) بجعل الميزان منهجاً منصهراً بمادة القضايا اليقينية ، فهو يهدف إلى دحض يقين التعليمية ، ويشدّ الأواصر بين المسألة المنطقية واليقين الإسلامي . وقد نذر نفسه لتلقينه التعليمي أصول المنهج وكيفية الوزن والقياس الصحيح المستند على الدين والمفاهيم القرآنية.وعنده أن الإيمان بقضايا الأصول مصدر لليقين وهي المحصورة في القرآن والسنة « لست أدعو إلى إمام سوى محمد عليه

(١) التعليمي : وهو ذاك الذي يتبع الإمام المعصوم . وراجت هذه الفكرة عند غلاة الشيعة والإمامية وغيرهم من الفرق الباطنية التي ماجت بها الأرض الإسلامية منذ الدعوة العباسية ضد الأمويين ، وتوسعت نشاطاتها وتياراتها فيما بعد ، خصوصاً في عصر الغزالي . (المنطق عند الغزالي — د . رفيق العجم) .

السلام ، وإلى كتاب سوى القرآن الكريم ، ومنه أستخرج جميع أسرار العلوم » .

وقد سار الغزالي في (القسطاس) شوطاً عميقاً ، فأثبت المنطق من المعرفة الإسلامية ، إذ الميزان مستمد من القرآن ، ودور القسطاس تعليم الفرد التسلح بالميزان واستعماله في كل مستويات الاستنتاج طلباً للمعرفة . وبواسطة الميزان أيضاً يصل المؤمن إلى معرفة الله تعالى وقدرته وأفعاله ، وإلى معرفة اليوم الآخر والنبوة والوحي بواسطة الملائكة .

ويعتبر (الغزالي) تاريخياً ، أول من أدخل المنطق اليوناني إلى الأصول الإسلامية بشكل عريض وواضح ، وقد هاجمه نتيجة لهذا التوجه منتقدون كثر ، لعل أشدهم كان ابن تيمية (٦٦١ – ٧٢٦ هـ / ١٢٦٣ – ١٣٢٨ م) والأرجح أن الغزالي لم ينحرف في إدخاله المنطق على علوم المسلمين ، بل كان غرضه تقوية الاستدلال الإسلامي وضبطه ، وإحداث طفرة جديدة في عملية التعارض الثقافية بين الأصالة والفكر الغربي اليوناني ، ووسمت المنطق باليقين الإسلامي .

والخلاصة : إن منطق الغزالي كان محاولة فريدة متقدمة في الأبحاث الإسلامية ، قفزت في عصرها قفزة منهجية مختلفة عن التجارب المنطقية الباقية ، يضاف إليها أعمال البغدادي والرازي قريبي العهد من الإمام الغزالي ، لكن روح التزمت والتقيد لم تتح لهم تاريخياً النمو والازدهار والتطور . فقد أغلقتها الحرفية والإسمية على السواء . فسقطت دعوى الغزالي من بعده ، ولم تبلغ شأو ما رُسم لها وعُلّق عليها من آمال . وانهارت معها محاولات الدقة العقلية والضبط المعياري المنطقي[1] .

عملنا في الكتاب :

اعتمدنا في إعادة قراءة كتاب (القسطاس المستقيم) .

١ – النسخة المخطوطة الأولى (أ) وهي من المكتبة الظاهرية بدمشق رقم

(١) لقد أفدنا في كتابة هذه المقدمة من كتاب (المنطق عند الغزالي – د . رفيق العجم) .

(٧٧٢٧) وعدد أوراقها (٢٢ ورقة) ليس فيها اسم ناسخها .

٢ – النسخة المخطوطة الثانية (ب) وهي أيضاً من المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٧٦٢١) وعدد أوراقها (١٩ ورقة) وليس فيها اسم ناسخها أيضاً .

أما النسخ المطبوعة :

٣ – مطبوعة (الترقي) هذه المطبوعة جعلناها أصلاً ثالثاً لأنها مطبوعة ، وليس لها من ميزة سوى ميزة السبق في الطبع . وعلى الرغم من الجهد المشكور الذي بذله القائم على طبع الكتاب ، إلا أنها تكاد لا تخلو من أخطاء مطبعية وكتابية ، وفيها شيء من التصرف .

٤ – عُنينا بالتنقيط الذي لا يستهان به للقارىء ، ويعرف ذلك من يقرأ كتاباً خالياً من الفواصل والنُقط ، ناهيك عن تقسيم الموضوع إلى فقرات . إضافة إلى ذلك عُنينا بردّ الآيات إلى مواضعها من السورة ، وتخريج الأحاديث – على قلتها – . ثم شرح بعض الكلمات والمصطلحات التي رأينا فيها فائدة ، وكي نوفّر على القارىء مؤونة مراجعة هذه الكلمات والمصطلحات .

والحمد لله تعالى في الأولى والآخرة ، الذي منحنا العون لإنجاز هذا العمل المتواضع لهذا الإمام الكبير . ونرجوه تعالى أن يفيد منه من أراد التأسّي بسيرة هؤلاء الأعلام الذين مهّدوا الطريق ، وتركوا للأواخر مهمة الإبداع والتجديد ، في إطار المحافظة على الأصالة والثوابت دون إشاحة الوجه عن التجديد والإبداع في عالمنا هذا الذي يموج بألوان من الثقافات ، فنأخذ منها ما يتناسب مع تراثنا الروحي والفكري دون تزمّت أو انفلات .

والله يهدي إلى سواء السبيل .

دمشق في ١٠ ذي الحجة ١٤١٣ .

الموافق ٣١ أيار ١٩٩٣

محمود بيجو

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله تعالى اولا وآخرا وصلى الله على رسوله المصطفى وآله وصحبه اجمعين

هل لكم من شريف رغبة أحدثه لي حتى ما سألتموني عنه فاني قد سألت الله تعالى في بعض استخاري مرموزا من مرتها وقيل تعليم وخاصتي الكواكب والله تعالى اعلم من يتصف باليد اليمنى وقلبه المعتاد وقالوا لي ان لك تتمة وكان آخر ذلك ميزان تعديل حقيقة المعرفة بميزان الذهبي والنحاس وذلك غاية التأني في الناس ولا يحصل ذلك الا بالتأليف بين الناس او ميزان التعليم فلذلك اشتاق الامام المعظم المعلم وانا اقف تحت طلبه فلما اتممت ميزان الذهبي والنحاس فحاشى لله ان اهتم به فذلك ميزان الشيطان ومن هم من اصحابي ان ذهب ميزان المعرفة فقال له تعالى ان يكفه بحق سر الغيب فانه الذي يحسب جاهل وهو شيء من عقد وعامل طلسم وقد ترى ما ذهب التعليم لتعلم انا لم نبدل من القرآن حتى فاتنا ادع الى حين رد ما لك من ملكتي والى عطية المستجار ما تم الواقع اعلم وعلم ان المعوان الله بالملكة قوم والحوطة قوم والعباد له قوم وما قوى الملكة ان غذى بما افضل الى عطية اجتمعهم كما يشير الطول الرجيع الشعر لجم الطير وان العباد له ان استعملت مع اهل الملكة اشتاقوا عما كما يشير طبع النحل الفوق من لا يشاع بلن الا محمود ان مع اهل البدو مع اهل العدالة لا طريق بل حسن كما تعلم من القرآن كان كف عدى البدوي عن الشر وهو لم الف القرآن الذي القرء وهو لم يعلم الا البشر ولكنه كانت له ابنة حسنة بالتعليم عليه فلما تعلمت حتى حاج سمسه فقال نبي الذي طلوعيت فقال اي ان ذكت لا نابيه وليس حسنا عندي حتى قالي أنا أحوز ليت عدل الى

الله تعالى الى النسيم والاقرب الى نفسه وقال فان الله تعالى الى النسيم من المشرق ما ت ها من المغرب فجعت الذي كنوه لم يملك الفيل ظهر الصلح في قتين عن عمل الموفق اذ صار ان يحلب بنسيم عليه وقصه وما يقطن ان النبل ما انه من جميعه وليس ملك لا يلعب بوقته ولا يناسب سفة السيوف وعدته ولم يكن حين نسمه الفيل انفاذ على الكتابة والتسمية بالنداء للطواغيت والحاج بالاوراق على ما لا يوافق اسمه وقصده وقارئ لا تهمه لا حصاء التعليم النسيم من يا شرقت بهام السبوة فلكم حرموا من التعطل له اذ حرموا من سفه سمر الكليم فقال يا خذ اذا يشتري بيت يعلم وتستحب دليلهم ما فاتين ر سرك فقلت ان رضا بالعتاب المستقيم ليظهر بيا سفاهة والعلماء ستجعلوها يا فيا لتبيانه يا ي وتبيان القرآن بلسان نبيه لنا يوم حتى فاسمعوني قول العتاب المستقيم فقالوا العتاب المستقيم قلت هو الذي يعاتب المسيء فيتاب الله تعالى في كتابه وعلم انبياءه الوزن بها سب تعلم من عمل ثم وقفوه بين الله فذا صدق ومن عدل عنها الى الرأي والهوى يتعثر وقد قيل ابن الميزان في القرآن وهل هما الا كفتان قلت انهم سمعوا قوله تعالى في سورة الرحمن الذي علمه القرآن الى لا بيان علمه البيان الى ان قال والسماء رفعها ووضع الميزان الا تطغوا في الميزان واقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان ثم سمعوا قوله في سورة الحديد لقد ارسلنا رسلنا البينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط انظر ان الميزان المعدول لكتاب موصولان النبي والنسيم والكتاب والقسط انتم تحترمون الميزان المقابل وتستطرفون الشاء في قوله تعالى والسماء رفعها ووضع الميزان على الطيالسة ف الشكوى ما لكم هذا القسان واعظم هما الجهان فاتق الله ولا تستخف بالتأويل واعلم بيننا ان هذا الميزان هو ميزان الله تعالى ومعرفة ملائكته وكتبه ورسله ولقائه وملكوته ولكن هو لتعلم كيفية الوزن به على اعمالهم كما سألتم من ذلك

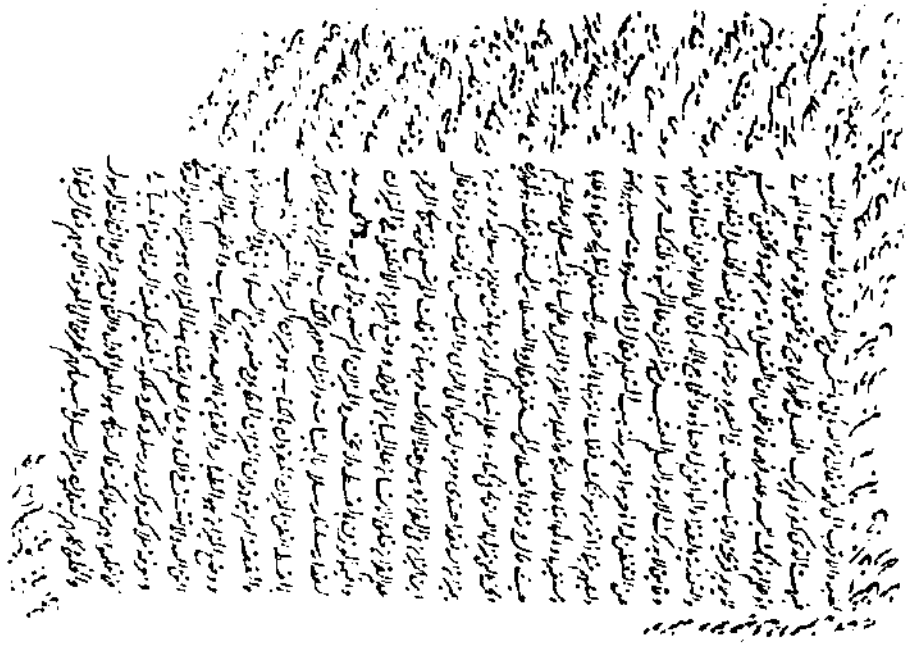

بسم الله الرحمن الرحيم

وإياه نستعين

الباب الأول

توطئة في موازين المعرفة

القسطاس المستقيم[1]

قال الشيخ الإمام والمرشد الهُمام[2] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي رحمه الله تعالى[3] : أحمد الله تعالى أولاً ، وأصلّي على رسوله[4] المصطفى ثانياً وأقول :

إخواني ! (هل فيكم)[5] من يعيرني سمعه لأحدّثه بشيء[6] من أسماري[7] ، فقد استقبلني في بعض أسفاري رفيق من رفقاء أهل التعليم ، وغافَصَني[8] بالسؤال والجدال مغافصة من يتحدّى باليد البيضاء والحجّة الغرّاء[9] ، وقال لي : أراك تدّعي[10] كمال المعرفة ، فبأي ميزان تزن حقيقة المعرفة ، أبميزان الرأي

(١) القسطاس المستقيم : أضبط الموازين وأقومها (ميزان العدل) .

(٢) الهُمام : السيد الشجاع السخيّ .

(٣) إلى هنا ساقط من (أ) والزيادة من (ب) .

(٤) في (ب) على نبيه .

(٥) ساقطة من (ب) .

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) السّمر : حديث الليل (ج) أسمار .

(٨) غافصهُ مغافصة وغِفاصاً : فاجأه وأخذه على غرة فركبه بمساءة .

(٩) الحجة : بضم الحاء : الدليل والبرهان . والغرّاء : البيضاء .

(١٠) في (ب) مدّعي .

والقياس ، وذلك[1] في غاية التعارض[2] والالتباس[3] . ولأجله ثار الخلاف بين الناس أم بميزان التعليم ؟ .

فيلزمك اتباع الإمام المعصوم[4] المعلّم وما أراك تحرص على طلبه ؟ .

فقلت : أما ميزان الرأي والقياس فحاشى لله[5] أن أعتصم به ؛ وهو ميزان الشيطان ، ومن زعم من أصحابي أن ذلك ميزان المعرفة ، فأسأل الله تعالى أن يكفّ شرّه عن الدين ، فإنه للدين صديق جاهل ، وهو شرّ من عدوّ عاقل . فلو رزق سعادة مذهب التعليم ، لتعلّم أولاً الجدال من القرآن الكريم ، حيث قال الله تعالى : ﴿ ادعُ إلى سبيل ربك[6] بالحكمة[7] والموعظة الحسنة[8] وجادلهم بالتي هي أحسن[9] ﴾ . وعلم أن المدعو إلى الله تعالى بالحكمة قوم ، وبالموعظة قوم ، وبالمجادلة قوم . فإن الحكمة إن غُذي بها أهل الموعظة أضرّت بهم ، كما تضرّ الطفلَ الرضيع التغذيةُ بلحم الطير ، وأن المجادلة إن استعملت مع أهل الحكمة اشمأزّو[10] منها ، كما يشمئز طبع الرجل القوي من الارتضاع بلبن الآدمي ، وأن من استعمل

(١) في (ب) فذلك .
(٢) التعارض : التناقض .
(٣) التبس عليه الأمر : أشكل واختلط .
(٤) العصمة : المنع والحفظ مادياً ومعنوياً من الموبقات ، ولا تكون إلا في الأنبياء .
(٥) حاشى لله : تنزيهاً له عما لا يليق .
(٦) سبيل ربك : أي دين ربك وهو الإسلام .
(٧) الحكمة : وضع الشيء في محله .
(٨) الموعظة الحسنة : ما تضمنه الكتاب العزيز من الرغبة والرهبة والإنذار . مع إيقاف خصمك على خالص نصحك له .
(٩) الآية ١٦ من سورة النحل .
(١٠) اشمأزّ من الشيء : كرهه وضاق به .

الجدال مع أهل الجدل لا بطريق الأحسن كما نطق القرآن[1] ، كان كمن غذا[2] البدويَّ بخبز البُرّ[3] وهو لم يألف إلا التمر ، أو البلديَّ بالتمر وهو لم يألف إلا البُرّ . وليته[4] كانت له أسوة[5] حسنة في إبراهيم الخليل ـ صلوات الله عليه ـ حيث حاجَّ خصمه[6] ، فقال : ﴿ ربي الذي يحيي ويميت ﴾[7] فلما رأى ذلك لا يناسبه وليس حسناً عنده ، حتى قال : ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾[8] ، عدل[9] إلى الأوفق لطبعه والأقرب إلى فهمه فقال : ﴿ إن الله يأتي بالشمس من المشرق فائت بها من المغرب فبُهت الذي كفر ﴾[10] ، ولم يركب الخليل ظهر الحجاج[11] في تحقيق عجزه عن إحياء الموتى ؛ إذ علم أن ذلك يعسر عليه فهمه ، فإنه[12] ظنّ أن القتل إماتة من جهته ، وتحقيق ذلك لا يلائم قريحته[13] ، ولا يناسب حدَّه في البصيرة[14] ودرجتَه .

(١) في (أ) كما تعلم من القرآن .
(٢) غذاه : أطعمه .
(٣) البُرّ : حب القمح .
(٤) ليته : الضمير يعود إلى من زعم من أصحابي .
(٥) الأسوة والإسوة : القدوة .
(٦) وهو نمرود الجبار وكان ملكاً على بابل والأهواز وسواد العراق .
(٧) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
(٨) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
(٩) عدل إليه : رجع .
(١٠) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
(١١) الحجاج : المجادلة . وفي (أ) اللّجاج : وهو التمادي على الشيء .
(١٢) الضمير يعود إلى نمرود .
(١٣) القريحة من الإنسان : طبيعته التي جبل عليها .
(١٤) البصيرة : قوة الإدراك .

ولم يكن في قصد الخليل إفناؤه[1] ، بل إحياؤه والتغذية بالغذاء الموافق له إحياؤه ، والحجاج[2] بالإرهاق[3] إلى ما لا يوافق إفناء . فهذه دقائق لا تدرك إلا بنور العلم[4] المقتبس من إشراق عالم النبوة ، فلذلك حُرموا التفطّن له ، إذ حُرموا سرّ مذهب التعليم .

فقال : إذا استوعرتَ[5] سبيلهم واستوهنْت[6] دليلهم فبماذا تزن معرفتك ؟ فقلت : أزنها بالقسطاس المستقيم ليظهر لي حقُّها وباطلها ومستقيمها ومائلها ، اتباعاً لله تعالى وتعليماً من القرآن المنزل على لسان نبيه ﷺ حيث قال : ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾[7] . فقال : وما القسطاس المستقيم ؟ فقلت : هي الموازين الخمسة التي نزّلها[8] الله تعالى في كتابه ، وعلّم أنبياءه الوزن بها . فمن تعلم من رسول الله ووزن بميزان الله فقد اهتدى . ومن مال[9] عنهما إلى الرأي والقياس ، فقد ضلّ وتردّى[10] .

فقال : أين الميزان في القرآن وهل هذا إلا إفك وبهتان[11] ؟ . فقلت : ألم تسمع قوله تعالى في سورة الرحمن : ﴿ الرحمٰن علّم القرآن . خلق الإنسان علّمه

(١) أي القضاء عليه بإفحامه بالمناظرة .
(٢) في (أ) اللّجاج .
(٣) الإرهاق : حمل الإنسان على ما لا يطيق .
(٤) في (أ) التعليم .
(٥) استوعر الطريق وجده وعراً .
(٦) استوهنه : وجده ضعيفاً .
(٧) الآية ٣٥ من سورة الإسراء والآية ١٨٢ من سورة الشعراء .
(٨) في (أ) أنزلها .
(٩) في (أ) عدل . وعدل : حاد ومال .
(١٠) تردّى في الهوّة ونحوها : سقط .
(١١) الإفك : الكذب أو أبلغ ما يكون من الكذب والافتراء .
والبهتان : الكذب المفترى والافتراء الباطل يُتحيّر من بطلانه .

البيان ... ﴾ إلى قوله : ﴿ ووضع الميزان[1] ، ألّا تطغوا في الميزان ، وأقيموا الوزن بالقسط ولا تُخسروا الميزان ﴾[2] . ألم تسمع قوله في سورة الحديد : ﴿ لقد أرسلنا رسلَنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾[3] . أتظن الميزان المقرون بالكتاب هو ميزان البُرّ والشعير والذهب والفضة ؟ أم تتوهّم أن الميزان المقابل وضعه برفع السماء في قوله : ﴿ والسماء رفعها ووضع الميزان ﴾ هو الطيار والقبّان ؟ ما أبعد هذا الحساب[4] ، وأعظم هذا البهتان ! اتق الله ولا تتعسّف[5] في التأويل ، واعلم يقيناً أن هذا الميزان هو ميزان معرفة الله تعالى ، ومعرفة ملائكته وكتبه ورسله وملكه وملكوته ، فتتعلّم[6] كيفية الوزن من أنبيائه كما تعلّموا هم من ملائكته .

فالله تعالى هو المعلم الأول ، والثاني جبريل ، والثالث الرسول ﷺ . والخلق كلهم يتعلمون من الرسل ، ليس لهم طريق إلى المعرفة إلا بهم . فقال : فبماذا تعرف أن ذلك الميزان صادق أم كاذب ، أبعقلك ونظرك . فالعقول متعارضة ، أم بالإمام المعصوم القائم بالحق في العالم وهو مذهبي الذي أدعو إليه ؟ فقلت : ذلك أيضاً أعرفه بالتعليم لكنْ من إمام الأئمة (محمد بن عبد الله بن عبد المطلب) ﷺ . فإني وإن كنت لا أراه فإني أسمع تعليمه الذي تواتر تواتراً[7] لا أشك فيه . وإنما

(١) ووضع الميزان : أي العدل في الأرض .
(٢) من الآية ٩ من سورة الرحمن .
(٣) الآية ٢٥ من سورة الحديد . والقسط : العدل .
(٤) في (أ) الحسبان .
(٥) تعسّف في الكلام : تكلف . وتعسّف الطريق وعن الطريق : سار فيه على غير هدىً .
(٦) في (أ) لتتعلم .
(٧) تواترت الأنباء : جاءت متتابعة متواترة وبينها فترات . والمتواتر من الخبر أو الحديث : ما رواه جمع عن جمع لا يُخشى تواطؤهم على الكذب .

تعليم القرآن وبيان صدق موازين القرآن معلوم من نفس القرآن صحته وصدقه . (فقال : هات برهانك[1] وأخرج من القرآن ميزانك ، وأظهر لي كيف فهمت من نفس القرآن صدقه وصحته)[2] فقلت له : حدثني أنت بم تعرف صحة ميزان الفضة والذهب وصدقه ، ومعرفة فرض دَيْنك إن كان عليك دين حتى تقضيه تاماً من غير نقصان ، أو كان لك على غيرك دين حتى تأخذه عدلاً من غير رجحان ، وإذا دخلت سوقاً من أسواق المسلمين وأخذت ميزاناً من الموازين وقضيت واقتضيت الدين[3] ، فبم تعرف أنك لم تَظلم بنقصان في الأداء أو برجحان في الاستيفاء[4] ؟ . فقال : أحسن الظن بالمسلمين وأقول : إنهم لا يشتغلون بالمعاملة إلا بعد تعديل الموازين ، فإن عرض لي شكّ في بعض الموازين ، أخذته ورفعته ونظرت إلى كِفّتي الميزان ولسانه ، فإذا استوى انتصاب اللسان من غير ميل إلى أحد الجانبين ، ورأيت – مع ذلك – تقابل الكِفّتين عرفت أنه ميزان صحيح صادق .

قلت : هبْ[5] أن اللسان انتصب على الاستواء ، وأن الكِفّتين تحاذتا بالسواء ، فمن أين تعلم أن الميزان صادق ؟ قال : أعلم ذلك علماً ضرورياً يحصل من مقدّمتين : إحداهما تجريبية والأخرى حسّيّة . أما التجريبية فهي أني علمت بالتجربة أن الثقيل يهوي إلى أسفل ، وأن الأثقل أشدّ هُويّاً ، فأقول : لو كانت إحدى الكِفتين أثقل لكانت أشدّ هويّاً . فهذه مقدمة كلية تجريبية حاصلة عندي ضرورة . والمقدمة الثانية : أن هذا الميزان بعينه لم تهوِ إحدى كِفّتيه ، بل حاذت

(١) البرهان : الحجة البينة الفاصلة .
(٢) ما بين قوسين ساقط من (ب) .
(٣) قضى الدينَ : وفاه – واقتضى الدينَ : طلبه وقبضه .
(٤) استوفى منه حقه : أخذه كاملاً لم ينقص منه شيء .
(٥) يقال : (هبني قلت كذا) : أي احسبني واعددني وتستعمل أحياناً لمجاراة الخصم .

الأخرى محاذاةَ مساواةٍ . وهذه مقدمة حسّية شاهدتها بالبصر ، فلا أشك في المقدمة الحسّية ولا في الأولى وهي المقدمة التجريبيّة ، فيلزم في قلبي من هاتين المقدمتين نتيجة ضرورية وهو استواء الميزان ؛ إذ أقول : لو كانت إحداهما أثقل لكانت أهوى . ومحسوس أنها ليست بأهوى ، فمعلوم أنها ليست بأثقل . قلت له : فهل هذا إلّا[1] رأي وقياس عقلي ؟ قال : هيهات[2] فإن هذا علم ضروري لزم من مقدّمات يقينية ، حصل اليقين بها من التجربة والحسّ فكيف يكون هذا رأياً وقياساً ؟ والقياس حَدْسٌ[3] وتخمين لا يفيد برد اليقين . وأنا أحسّ في هذا برد اليقين . قلت : فإن عرفت صحة الميزان بهذا البرهان ، فبم تعرف الصَّنْجة[4] والمثقال[5] ؟ فلعله أخف أو أثقل من المثقال الصحيح . فقال : إن شككْتُ في هذا أخذت عيارة من صنجة معلومة عندي فأقابلها بها ، فإذا استوى علمت أن الذهب إذا ساواه ، كان مساوياً لصنجتي ؛ فإن المساوي للمساوي مساوٍ .

قلت : وهل تعلم واضع الميزان في الأصل من هو ؟ وهو الواضع الأول الذي منه تعلم هذا الوزن ، قال : لا ، ومن أين أحتاج إليه ، وقد عرفْتُ صحة الميزان بالمشاهدة والعيان ؟ بل آكل البقل من حيث يؤتى به . ولا أسأل عن المَبْقلة[6] ، فإن واضع الميزان لا يُراد لعينه بل يُراد ليُعرف منه صحة الميزان وكيفية الوزن . وأنا قد عرفْتُه كما حكيْتُه وعرّفته واستغنيت عن مراجعة واضع الميزان عند كل وزن ؛

(١) سقطت من (أ) .
(٢) هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعُد .
(٣) الحدْس : الظن والتخمين . وفي الفلسفة : المعرفة الحاصلة في الذهن دُفعة واحدة من غير نظر أو استدلال عقلي .
(٤) الصَّنجة : كِفّة الميزان (خلافاً لما يقصده المؤلف . فهو يقصد بها هنا المعيار) .
(٥) المثقال : وزن صغير . ومثقال الشيء : ما وازنه في الثقل .
(٦) المَبقلة : الأرض يكثر فيها البقل .

فإن ذلك يطول ولا يُظفر به كل حين ، مع أنّي في غُنْيَة[1] عنه .

قلت : فإن أتيتك بميزان في[2] المعرفة مثل هذا وأصحّ منه ، وأزيد عليه بأن أعرف واضعه ومعلمه ومستعمله ، فيكون واضعه هو الله تعالى ، ومعلمه جبرائيل ، ومستعمله الخليل ومحمد وسائر النبيين[3] عليهم السلام أجمعين ، وقد شهد الله تعالى لهم في ذلك بالصدق ، فهل تقبل ذلك منّي ؟ وهل تصدّق به ؟ فقال : كيف لا أصدق به إن كان في الظهور مثل ما حكيت لي ؟ فقلت : الآن أتوسّم[4] فيك شمائل الكياسة[5] . وقد صدق رجائي في تقويمك وتفهيمك حقيقة مذهبك في تعليمك ، فأكشف لك عن الموازين الخمسة المنزلة في القرآن لتستغني بها عن كل إمام ، وتجاوزَ حدّ العميان ، فيكون إمامك المصطفى ﷺ وقائدك القرآن ومعيارك المشاهدة والعِيان .

فاعلم أن موازين القرآن في الأصل ثلاثة :

ميزان التّعادل – وميزان التلازم – وميزان التّعاند . لكن ميزان التعادل ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إلى الأكبر ، والأوسط ، والأصغر ، فيصير الجميع خمسة .

(١) الغُنْية : الاستغناء .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) في (أ) الأنبياء .
(٤) يقال : (توسم فيه الخير) ، أي تبين فيه أثره .
(٥) شمائل الكياسة : الشمائل : الطباع . والكياسة : الظّرف والفَطانة في استنباط ما هو أنفع .

الباب الثاني

القول في الميزان الأكبر من موازين التعادل[1]

ثم قال لي هذا الرفيق الكيّس[2] من رفقاء أهل التعليم : اشرح لي الميزان الأكبر من موازين التعادل أولاً ، واشرح لي معنى هذه الألقاب : وهي التعادل والتلازم والتعاند والأكبر والأوسط والأصغر ، فإنها ألفاظ غريبة ، ولا أشك أن تحتها معاني دقيقة .

فقلت : أما معنى هذه الألقاب فلا تفهمها إلا بعد شرحها وفهم معانيها ، لتدرك بعد ذلك مناسبة ألقابها لحقائقها[3] . وأعلمك أولاً أن هذا الميزان يشبه الميزان الذي حكيته في المعنى دون الصورة . فإنه ميزان روحاني فلا يساوي الميزان الجسماني . ومن أين يلزم أن يساويه . والموازين الجسمانية أيضاً مختلفة ؟ فإن القلسطون[4] ميزان والطيار ميزان ، بل الأسْطُرلاب[5] ميزان لمقادير حركة الفلك[6] ، والمسطرة ميزان لمقادير الأبعاد في الخطوط ، والشاقول ميزان لتحقيق

(١) سقط من (ب) من قوله : القول – إلى الأكبر .
(٢) الكيّس : الظريف الفطن ، الحسن الفهم والأدب .
(٣) سقطت هذه الكلمة من (أ) .
(٤) في (أ) القرطسون . وفي النسخة المطبوعة : القلسطون والطيار من أنواع الموازين الجسمانية ، واسمهما اصطلاحي في عصر المؤلف ، وبعضهم فسر القلسطون بالقبّان ، وربما كانت يونانية الأصل .
(٥) الأسطُرلاب : بالسين كما في المعجم الوسيط : جهاز استعمله المتقدمون في معرفة الوقت وتحديد أبعاد النجوم وحركاتها .
(٦) في (أ) حركات .

الاستقامة والانحناء . وهي وإن اختلفت صورها مشتركة في أنها تُعرف بها الزيادة والنقصان . بل العروض ميزان الشعر لتمييز مُزدحفه[1] من مستقيمه ، وهو أشدّ روحانيّة من الموازين المجسّمة ، ولكنه غير متجرد عن علائق الأجسام ؛ لأنه ميزان الأصوات ، ولا ينفصل الصوت عن الجسم .

وأشد الموازين روحانية ميزان يوم القيامة ، إذ به توزن أعمال العباد وعقائدهم ومعارفهم . والمعرفة والإيمان لا تعلّق لهما بالأجسام ، فلذلك كان ميزانهما روحانيّاً صرفاً[2] . وكذلك ميزان القرآن للمعرفة روحاني ، لكن يرتبط تعريفه في عالم الشهادة بغلاف ، لذلك الغلاف التصاقٌ بالأجسام وإن لم يكن جسماً . فإن تعريف الغير في هذا العالم لا يمكن إلا بمشافهة وذلك بالأصوات والصوت جسماني ، أو بالمكانية وهي الرّقوم[3] وهي أيضاً نقش في وجه القرطاس وهو جسم . هذا حكم غلافه الذي يُعرض فيه وأما هو في نفسه فروحاني محض لا علاقة له مع الأجسام ؛ إذ يوزن به معرفة الله تعالى الخارجة عن الأجسام[4] ، المقدس عن أن يناسب الجهات والأقطار ، فضلاً عن نفس الأجسام ، ولكنه ـ مع ذلك ـ ذو عمود وكِفّتين والكِفّتان متعلقتان بالعمود ، والعمود مشترك في الكِفتين لارتباط كل واحدة منهما به . هذا في ميزان التعادل .

وأما ميزان التلازم فهو بالقبان أشبه ، لأنه ذو كِفّة واحدة لكن يقابلها من الجانب الآخر الرّمانة ، وبها يظهر التفاوت والتقدير[5] . فقال : هذه طنطنة

(١) الذي أصابه الزّحاف (في العروض) : وهو تغيير يلحق ثاني السبب الخفيف أو الثقيل .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) الرّقم : الكتابة والنقش والعلامة .
(٤) في (أ) عن عالم الأجسام .
(٥) سقطت هذه الكلمة من (ب) .

عظيمة فأين المعنى ؟ فإني أسمع جعجعة[1] ولا أرى طِحناً[2] . فقلت له : اصبر ﴿ ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل ربّ زدني علماً ﴾[3] . واعلم أن العجلة من الشيطان والتأني من الله . واعلم أن الميزان الأكبر هو ميزان الخليل صلوات الله عليه الذي استعمله مع (نمرود) فمنه تعلمنا هذا الميزان ، لكن بواسطة القرآن ، وذلك أن (نمرود) ادعى الإلهية وكان الإله عندهم هو القادر على كل شيء . فقال إبراهيم : الإله إلهي لأنه الذي يحيي ويميت وهو القادر عليه ، وأنت لا تقدر عليه . فقال : ﴿ أنا أحيي وأميت ﴾[4] يعني أنه يحيي النّطفة بالوِقاع[5] ويميت بالقتل ، فعلم إبراهيم عليه السلام أن ذلك يعسر عليه فهم بطلانه ، فعدل إلى ما هو أوضح عنده فقال : ﴿ فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فائت بها من المغرب فبُهت الذي كفر ﴾[6] . وقد أثنى الله تعالى عليه فقال : ﴿ وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ﴾[7] . فعلمت من هذا أن الحجة والبرهان في قول إبراهيم وميزانه ، فنظرت في كيفية وزنه كما نظرت أنت في ميزان الذهب والفضة ، فرأيت في هذه الحجة أصلين قد ازدوجا فتولدت منهما نتيجة هي المعرفة ؛ إذ القرآن مبناه على الحذف والإيجاز . وكمال صورة هذا الميزان أن تقول : إن كل من يقدر على إطلاع الشمس فهو الإله ، فهذا أصل . وإلهي هو القادر على الإطلاع وهذا

(١) سقطت من (ب) .
(٢) الجعجعة : صوت الرحا . ومنه (أسمع جعجعة ولا أرى طِحناً) أي دقيقاً . يضرب لمن يكثر الكلام ولا يعمل . (وكلمة الرحا تكتب بالألف الممدودة والمقصورة) .
(٣) الآية ١١٤ من سورة طه .
(٤) سقط من (ب) من قوله : الإله إلهي ... إلى فعلم إبراهيم عليه السلام) .
(٥) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
(٦) الوِقاع : الجِماع .
(٧) الآية ٢٨٥ من سورة البقرة .
(٨) الآية ٨٣ من سورة الأنعام .

أصل آخر ، فلزم من مجموعهما بالضرورة : أن إلهي هو الإله دونك يا (نمرود) .

فانظر الآن هل يمكن أن يعترف بالأصلين معترف ثم يشكّ في النتيجة ؟ أو هل يُتصوّر أن يشكّ في هذين الأصلين شاكّ ؟ هيهات[1] ؛ فإن قولنا : الإله هو القادر على إطلاع الشمس لا شكّ فيه[2] ، لأن الإله كان عندهم وعند كل أحد عبارة عن القادر على كل شيء ، وإطلاع الشمس من جملة تلك الأشياء . وهذا أصل معلوم بالوضع والاتفاق ، وقوله : القادر على الإطلاع هو الله تعالى دونك ، معلوم بالمشاهدة . فإن عجز (نمرود) وعجز كل أحد سوى من يحرّك الشمس مُشاهد بالحسّ ، ونعني بالإله محرّكَ الشمس ومُطلعَها . فلزمنا من معرفة الأصل الأول المعلوم بالوضع المتفق عليه ، والأصل الثاني المعلوم بالمشاهدة ، أن (نمرود) ليس هو القادرَ على تحريك الشمس ، فيُعلم بعد معرفة هذين الأصلين أن (نمرود) ليس بإله ، وإنما الإله هو الله تعالى .

فراجع نفسك الآن[3] هل ترى هذا أوضح من المقدمة الأولى التجريبية والحسية اللتين بنيت عليهما صحة ميزان الذهب والفضة ؟ فقال : هذه المعرفة لازمة منه بالضرورة ، ولا يمكنني أن أتشكّك[4] في الأصلين ، ولا أن أشكّ في لزوم هذه النتيجة منهما ، ولكن هذا لا ينفعني إلا في هذا الموضع وعلى الوجه الذي استعمله الخليل في نفي إلهية (نمرود) وإثبات[5] الإلهية لمن تفرد[6] بإطلاع الشمس . فكيف أزن بها سائر المعارف التي تشكل عليّ وأحتاج إلى تمييز الحق

(١) زيادة من (أ) .
(٢) في (أ) لا يشك فيه .
(٣) سقطت من (أ) .
(٤) في (أ) أشك .
(٥) في (ب) وإفراد .
(٦) في (أ) ينفرد .

فيها عن الباطل ؟ فقلت : مَن وزن الذهب بميزان وزن به الفضة وسائر الجواهر ، لأن الموزون[1] عُرف مقداره لا لأنه ذهب ، بل لأنه ذو مقدار . وكذلك هذا البرهان كشف لنا عن هذه المعرفة لا لعينها ، بل لأنها حقيقة من الحقائق ومعنى من المعاني ، فنتأمل أنه لِمَ لزمت هذه النتيجة منه ، ونأخذ روحه ونجرّده عن هذا المثال الخاص حتى ننتفع به حيث أردنا . وإنما لزم هذا لأن الحكم على الصفة حكم على الموصوف بالضرورة . وبيانه أن إيجاز هذه الحجة : إنّ ربي مُطلعٌ ، والمُطلِعُ إلهٌ ، فيلزم منه : إن ربي إله . والمطلع صفة الرّب ، وقد حكمنا على المُطلع الذي هو (صفة) بالإلهية ، فلزم منه الحكم على ربي بالإلهية . وكذلك في كل مقام حصلت لي معرفة بصفة الشيء ، وحصلت معرفة أخرى بثبوت حكم لتلك الصفة ، فيتولد منهما معرفة ثالثة بثبوت الحكم على الموصوف بالضرورة .

فقال : هذا يكاد يدِقُّ دركه عن فهمي ، فإن شككْت فيه فماذا أصنع حتى يزول الشك ؟ قلت : خذ عياره من الصنجة المعروفة عندك ، كما فعلت في ميزان الذهب والفضة ، فقال : كيف آخذ عيارها وأين الصنجة المعروفة في هذا الفنّ ؟ قلت : الصنجة المعروفة هي العلوم الأولية[2] الضرورية المستفادة إما من الحسّ أو التجربة أو غريزة العقل .

فانظر في الأوليات ، هل يُتصوّر أن يثبت حكم على صفة إلا ويتعدّى إلى الموصوف ؟ فإذا مرّ بين يديك[3] ـ مثلاً ـ حيوان منتفخ البطن ـ وهو بغل ـ فقال قائل : هذا حامل ، فقلْتُ له : هل تعلم أن البغل عقيم لا يلد ؟ فقال : نعم قد عرفْتُ ذلك بالحس والإبصار . فقلت : فالآن هل تعرف أنه ليس بحامل ؟

(١) في (أ) و (ب) الميزان والصواب ما ذكر .
(٢) العلوم الأولية : اليقينيات المؤلفة للقياس .
(٣) يقال مرّ بين يديه : أي قدّامه .

فلا يمكنه أن يشكّ فيه بعد معرفة الأصلين اللذين أحدهما تجريبيّ والآخر حسّيّ ، بل يكون العلم أنه ليس بحامل علماً ضرورياً متولّداً بين العلمين السابقين ، كما تولد علمك في الميزان من العلم التجريبي بأن الثقيل هاوٍ ، والعلم الحسّي بأن إحدى الكِفّتين ليست هاوية بالإضافة إلى الأخرى .

فقال : قد فهمت هذا فهماً واضحاً ، ولكن لم يظهر لي أن سبب لزومه أن الحكم على الصفة حكم على الموصوف . فقلت : تأمل فإن قولك : هذا بغل ، وصف . والصفة هو البغل . وقولك : كلّ[1] بغل عقيمٌ ، حكمٌ على البغل الذي هو صفة بالعقم ، فلزم الحكم بالعقم على الحيوان الموصوف بأنه بغل . وكذلك إذا ظهر لك ـ مثلاً ـ أن كل حيوان حسّاس ، ثم ظهر لك في الدّود أنه حيوان ، فلا يمكنك أن تشكّ في أنه حسّاس . ومنهاجه[2] أن تقول : كلّ دود حيوان ، وكل حيوان حسّاس ، فكل دود حساس ؛ لأن قولك : كل دود حيوان وصف الدود بأنه حيوان ، والحيوان صفة . فإذا حكمت على الحيوان بأنه حساس أو جسم أو غيره ، دخل فيه الدود لا محالة . وهذا ضروري لا يمكن الشكّ فيه .

نعم شرط هذا أن تكون الصفة مساويةً للموصوف أو أعمّ منه ، حتى يكون الحكم عليه يشمل الموصوف بالضرورة ، وكذلك من سلّم في النظر الفقهي[3] : أن كلّ نبيذ مُسكر ، وكل مسكر حرام ، لم يمكنه أن يشكّ في أن كل نبيذ حرام ؛ لأن المسكر وصف النبيذ ، فالحكم عليه بالتحريم يتناول النبيذ ، إذ يدخل فيه الموصوف[4] لا محالة . وكذلك جميع أبواب النظريات .

---

(١) ساقطة من (ب) .
(٢) المنهاج : الطريق البين القويم الواضح .
(٣) هو القياس عند الفقهاء والأصوليين .
(٤) في (ب) زيادة بعد هذه الكلمة (بالتحريم) .

فقال : قد فهمت فهماً ضرورياً أن إيقاع الازدواج بين أصلين[1] على هذا الوجه مولّد لنتيجة ضرورية ، وأن برهان الخليل صلوات الله عليه برهان صحيح ، وميزانه ميزان صادق ، وتعلّمْتُ حدَّه[2] وحقيقته ، وعرفْتُ عياره من الصنجات المعروفة عندي ولكن أشتهي أن أعرف مثلاً لاستعمال هذا الميزان في مظانّ[3] الأشكال في العلوم ، فإن هذه الأمثلة واضحة بأنفسها لا يُحتاج فيها إلى ميزان وبرهان .

فقلت : هيهات فبعض هذه الأمثلة ليست معلومة بأنفسها ، بل هي متولدة من ازدواج الأصلين ؛ إذ لا يعرف كون هذا الحيوان ـ مثلاً ـ عقيماً إلا مَنْ عرف بالحسّ أنه بغل ، وبالتجربة أن البغل لا يلد ، وإنما الواضح بنفسه هو الأول . فأما المتولد من أصلين فله أب وأم ، فلا يكون أوّلياً واضحاً بنفسه بل بغيره ، ولكن ذلك (الغير) أعني الأصلين قد يكون واضحاً في بعض الأحوال ، وذلك بعد التجربة وبعد الإبصار .

وكذلك كون[4] النبيذ حراماً ليس واضحاً بنفسه ، بل يعرف بأصلين (أحدهما) أنه مسكر ، وهذا يُعلم بالتجربة . (والثاني) أن كل مسكر حرام ، وهذا بالخبر الوارد عن الشارع ﷺ . فهذا يعرفك كيفية الوزن بهذا الميزان وكيفية استعماله . وإن أردت مثلاً أغمض من هذا ، فأمثلة ذلك عندنا لا تنحصر[5] ولا تتناهى ، بل بهذا الميزان عرفنا أكثر الغوامض فاقنع بمثال واحد .

فمن الغوامض أن الإنسان ليس حادثاً بنفسه ، إذ له سبب وصانع ، وكذلك العالَم . فإذا راجعنا هذا الميزان عرفنا أن له صانعاً ، وأن صانعه عالم . فإنا نقول :

---

(١) في (أ) بين الأصلين .
(٢) حدّ الشيء : تعريفه . (وفي المنطق) : القول الدال على ماهية الشي .
(٣) المظانّ : المراجع التي ينشد فيها الباحث طَلِبَتَهُ مفردها (مَظِنّة) .
(٤) في (ب) كل .
(٥) سقط من (ب) من قوله : لا تنحصر ... إلى لم تشك في النتيجة .

كل جائز فله سبب ، واختصاص العالَم أو الإنسان بمقداره الذي اختصّ به جائز ؛ فإذاً يلزم منه أن له سبباً ، ولا يقدر على التشكّك في هذه النتيجة مَن سلّم الأصلين وعرفهما ، لكن إن شكّ في الأصلين فيستنتج أيضاً معرفتهما من أصلين آخرين واضحين إلى أن ينتهي إلى العلوم الأولية التي لا يمكن التشكك فيها . فإن العلوم الجليّة الأولية هي أصول العلوم الغامضة الخفيّة وهي بذورها ، ولكن يستثمرها منها مَن يحسن الاستثمار بالحراثة والاستنتاج بإيقاع الازدواج بينها .

فإن قلت : أنا شاكّ في الأصلين جميعاً ، فلِمَ قلْتَ : إن كلّ جائز فله سبب ؟ ولِمَ قلت : إن اختصاص الإنسان بمقدار مخصوص جائز وليس بواجب ؟ فأقول : أما قولي : كل جائز له سبب فواضح إذا فهمت معنى الجائز ، لأني أعني بالجائز : ما يتردّد بين قسمين متساويين ، فإذا تساوى شيئان لم يختص أحدهما بوجود وعدم من ذاته ، لأن ما يثبت للشيء ثبتَ لمثله ضرورةً وهذا أولى .

وأما قولي : اختصاص الإنسان بهذا المقدار – مثلاً – جائز وليس بواجب كقولي : إن الخط الذي يكتبه الكاتب – وله مقدار مخصوص – جائز ، إذ الخط – من حيث إنه خط – لا يتعين له مقدار واحد ، بل يُتصور أن يكون أطول وأقصر . فاختصاصه بمقداره عما هو أطول وأقصر سببه الفاعل لا محالة ؛ إذ نسبة المقادير إلى قبول الخط لها متساوية وهذا ضروري . كذلك نسبة المقادير – إلى شكل الإنسان وأطرافه – متساوية فيخصّصها لا محالة بفاعل . ثم أترقّى منه وأقول : فاعِلُه عالِمٌ ، لأن كل فعل مرتّب مُحكم فيُسند إلى علم فاعلٍ به . وبنية الإنسان مرتّبة مُحكمة فلا بدّ أن يُسند ترتيبها إلى علم فاعلٍ بها . فها هنا أصلان إذا عرفناهما لم تشكّ في النتيجة[1] . (أحدهما) أن بنية الآدمي مرتّبة ، وهذا يعرف بالمشاهدة من تناسب أعضائه ، واستعداد كل واحد لمقصود

(١) إلى هنا ينتهي النقص من (ب) .

خاص كاليد للبطش ، والرّجل للمشي . ومعرفة تشريح الأعضاء يورث علماً ضرورياً به . وأما افتقار المرتب المنظوم إلى علم ، فهو واضح أيضاً ، فلا يشكّ العاقل في أن الخطّ المنظوم لا يصدر إلا من عالم بالكتابة ، وإن كان بواسطة القلم الذي لا يعلم ، وأنّ البناء الصالح لإفادة مقاصد الاكتنان[1] كالبيت والحمّام والطاحونة وغيرها ، لا يصدر إلا من عالم بالبناء . فإن أمكن التشكيك في شيء من هذا ، فطريقه أن يترقّى منه إلى أوضح منه ، حتى يترقّى إلى الأوّليّات .

وشرح ذلك ليس من غرضنا ، بل الغرض أن نبيّن أن ازدواج الأوّليّات على الوجه الذي أوقعه الخليل عليه السلام ميزانٌ صادق مفيد لمعرفة حقيقية . ولا قائل بإبطال هذا ، فإنه إبطال لتعليم الله تعالى أنبياءه ، وإبطال لما أثنى الله عليه إذ قال : ﴿ وتلك حجّتُنا[2] آتيناها إبراهيم على قومه ﴾[3] والتعليم لا محالة حق ، إن لم يكن الرأي حقاً . وفي إبطال هذا إبطالُ الرأي والتعليم جميعاً ، ولا قائل به أصلاً[4] .

(١) اكتنّ الشيءُ : استتر . والاكتنان : الاستتار .
(٢) إشارة إلى ما جرى بين إبراهيم وقومه بشأن آلهتهم الباطلة وإقامة الحجة عليهم .
(٣) الآية ٨٣ من سورة الأنعام .
(٤) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ص : ١٣ – ١٨ حيث يسرد الغزالي البرهان على وجود الخالق سبحانه .

الباب الثالث

القول في الميزان الأوسط[1]

وهو الشكل الثاني من القياس الاقتراني

قال : قد فهمت الميزان الأكبر ، وحدّه وعياره ومَظِنّةَ استعماله ، فاشرح لي (الميزان الأوسط) ما هو ؟ ومن أين حصل تعليمه ومن وضعه ومن استعمله ؟

قلت : الميزان الأوسط أيضاً للخليل عليه السلام حيث قال : ﴿ لا أحبّ الآفلين ﴾[2] .

وكمال صورة هذا أن القمر أفَل ، والإله ليس بآفل ، فالقمر ليس بإله . ولكن القرآن على الإيجاز والإضمار مبناه ، لكن العلم بنفي الإلهية عن القمر لا يصير ضرورياً إلا بمعرفة هذين الأصلين ، وهو أن القمر (آفل) وأن الإله (ليس بآفل) فإذا عرفت الأصلين صار العلم بنفي الإلهية عن القمر ضرورياً .

فقال : أنا لا أشك في أن نفي الإلهية عن القمر يتولد[3] من هذين الأصلين إن عُرفا جميعاً ، لكني أعرف أن القمر (آفلٌ) وهذا معلوم بالحسّ ، أما الإله (ليس بآفل) فلا أعلمه ضرورة ولا حسّاً ، قلت : وليس غرضي من حكاية هذا الميزان أن أعرفك أن القمر ليس بإله . بل أعلّمك أن هذا الميزان صادق ،

(١) سقط هذا العنوان من (ب) .
(٢) الآية ٧٦ من سورة الأنعام . وأفل النجم ، أو القمر : غاب فهو آفل .
(٣) في (ب) يولد .

والمعرفة الحاصلة منه بهذا الطريق من الوزن ضرورية . وإنما حصل العلم به في حق الخليل إذ كان معلوماً عنده أن الإله (ليس بآفل) وإن لم يكن ذلك العلم أولياً له ، بل مستفاد من أصلين آخرين يُنتجان العلم بأن الإله ليس بمتغيّر ، وكلُّ متغيّر حادث ، والأفول هو التغيّر . فبنى الوزنَ على المعلوم عنده ، فخذ أنت الميزان واستعمله حيث يحصل لك العلم بالأصلين .

قال : فهمْتُ[1] بالضرورة أن هذا الميزان صادق ، وأن هذه المعرفة تلزم من الأصلين إذ[2] صارا معلومين ، ولكن أريد أن تشرح لي حدّ هذا الميزان وحقيقته ، ثم تشرح لي عيارهِ من الصنجة المعروفة عندي ، ثم مثالَ استعماله في مظانّ الغموض ؛ فإن نفي الإلهية عن القمر كالواضح عندي .

قلت : أما حدّه[3] فهو أن كل شيئين وُصف أحدهما بوصف فسلب ذلك الوصفَ عن الآخر فهما متباينان أي أحدهما يسلب ذلك الوصف عن الآخر ولا يوصف به . وكما كان حدّ الميزان الأكبر أن الحكم على الأعمّ حكم على الأخصّ ويندرج فيه لا محالة ، فحدّ هذا أن الذي يُنفى عنه ما يثبت لغيره مباين لذلك الغير . فالإله يُنفى عنه الأفول والقمر يثبت له الأفول ، فهذا يوجب التباين بين الإله والقمر ، وهو ألا يكون القمر إلهاً ولا الإله قمراً .

وقد علم الله تعالى نبيّه محمداً ﷺ الوزن بهذا الميزان في مواضع كثيرة من القرآن اقتداءً بأبيه الخليل صلوات الله عليهما . فاكتف بالتنبيه على موضعين ، واطلب الباقي من آيات القرآن . (أحدهما) قوله تعالى لنبيّه : ﴿ قل فلِمَ يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر من خلق ﴾[4] ، وذلك أنهم ادّعوا أنهم أبناء الله تعالى ، فعلّمه الله

(١) في (ب) قد عرفت .
(٢) في (أ) إذا .
(٣) الضمير عائد إلى الميزان .
(٤) الآية ١٨ من سورة المائدة .

تعالى كيفية إظهار خطئهم[1] بالقسطاس المستقيم فقال : ﴿ قل فلم يعذّبكم بذنوبكم ﴾ .

وكمال صورة هذا الميزان أن البنين لا يُعذّبون ، وأنتم[2] معذّبون ، فإذاً لستم أبناءً . فهما أصلان : أمّا أن البنين لا يعذبون فيعرف بالتجربة ، وأما أنتم تعذّبون فيُعرف بالمشاهدة ، ويلزم منهما ضرورة نفي البنوّة .

(والموضع الثاني) قوله تعالى : ﴿ قل يا أيّها الذين هادوا إن زعمتم أنكم أولياء لله من دون الناس فتمنّوا الموت إن كنتم صادقين . ولا يتمنّونه أبداً بما قدّمت أيديهم ﴾[3] وذلك أنهم ادّعوا الولاية ، وكان من المعلوم أن الوليّ يتمنّى لقاء وليه ، وكان من المعلوم أنهم لا يتمنّون الموت الذي هو سبب اللقاء ، فلزم ضرورة أنهم ليسوا أولياء الله[4] وكمال صورة الميزان أن يُقال : كلّ وليّ يتمنّى لقاء وليّه ، واليهودي ليس يتمنّى لقاء الله ، فلزم منه أنه ليس بوليّ الله .

وحدّه أن التمنّي يوصف به الوليّ ويُنفى عن اليهودي ، فيكون الولي واليهودي متباينين لسلب أحدهما عن الآخر ، فلا يكون الولي يهودياً ، ولا اليهودي ولياً . وأما عياره من الصنجة المعلومة فما عندي أنك تحتاج إليه مع وضوحه . ولكن إن أردت استظهاراً ، فانظر أنك إذا عرفت أن الحجر جماد ، ثم عرفت أن الإنسان ليس بجماد ، كيف يلزمك منه أن تعرف أن الإنسان ليس بحجر ، لأن الجماديّة تثبت

---

(١) في (أ) خطابهم .
(٢) في (أ) وأنهم .
(٣) الآية ٦ من سورة الجمعة .
(٤) بعد هذا الكلام اختلاف بسيط في التعبير بين النسختين ولكن المؤدّى واحد . وقد اخترنا عبارة (ب) .

للحجر وتُنفى عن الإنسان ، فلا جَرَمَ[1] يكون الإنسان مسلوباً عن الحجر ، والحجر مسلوباً عن الإنسان ، فلا الإنسان حجراً ، ولا الحجر إنساناً .

وأما مَظِنّة استعماله في مواضع[2] الغُموض فكثير . وأحد شطري المعرفة معرفة التقديس[3] وهو ما يتقدّس عنه الرّبّ تعالى علواً كبيراً . وجميع معارفه توزن بهذا الميزان ، إذ الخليل عليه السلام استعمل هذا في التقديس ، وعلّمنا كيفية الوزن به ؛ إذ عرف بهذا الميزان نفي الجسمية عن الله تعالى . وكذلك نقول : إن الإله ليس بجوهر متحيّز[4] ، لأن الإله ليس بمعلول[5] . فيلزم منه أنه ليس بجوهر ، ونقول : ليس بعَرَض[6] لأن العرضَ ليس بحيّ عالم ، والإله حيّ عالم فليس بعرض .

وكذلك سائر أبواب التقديس تتولّد معرفتها أيضاً من ازدواج أصلين على هذا الوجه (أحدهما) أصل سالب ، مضمونه النفي . (والثاني) موجب ، مضمونه الإثبات ، وتتولّد منهما معرفة النفي والتقديس .

---

(١) لا جرم : لا بدّ ولا محالة ، وتأتي بمعنى (حقاً) .
(٢) في (أ) من مواقع .
(٣) قدّس فلان الله : نزّهه عما لا يليق بالألوهية . والقُدّوس : المنزه عن كل نقص وعيب ، وهو من أسماء الله الحسنى .
(٤) المتحيّز : الذي ينحصر في حيّز لا يتعداه ، والحيّز : المكان .
(٥) المعلول (عند الفلاسفة) ما صدر عن أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه .
(٦) العَرَض (في علم المنطق) : ما قام بغيره ، ضد الجوهر ، كالبياض والطول والقصر .

الباب الرابع

القول في الميزان الأصغر

وهو الثالث من القياس الاقتراني

قال : قد فهمْتُ هذا أيضاً فهماً ضرورياً ، فاشرح لي الميزان الأصغر وحدَّه وعياره ومَظِنَّة استعماله من الغوامض . قلت : الميزان الأصغر تعلمناه[1] من الله تعالى ، حيث علمه محمداً ﷺ في القرآن ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وما قدروا الله حقّ قدره إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيءٍ قل مَنْ أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدىً للناس ﴾[2] ووجه الوزن بهذا الميزان[3] أن تقول : قولهم بنفي إنزال الوحي على البشر قول باطل للازدواج المنتج بين أصلين (أحدهما) أن موسى عليه السلام بشر (والثاني) أن موسى أُنزل عليه الكتاب فيلزم[4] منه بالضرورة قضية خاصة ، وهو أن بعض البشر أُنزل عليه الكتاب ، وتبطل الدعوى العامة بأنه لا يُنزّل كتاب على بشر أصلاً .

أما الأصل الأول وهو قولنا : موسى بشر ، فمعلوم بالحس . وأما الثاني : وهو أن موسى مُنزَل عليه الكتاب فكان معلوماً باعترافهم ؛ إذ كانوا يخفون بعضه

(١) في (ب) تعلمته .
(٢) الآية ٩١ من سورة الأنعام .
(٣) ساقطة من (أ) .
(٤) في (ب) فلزم .

ويظهرون بعضه كما قال تعالى : ﴿ يبدونها[1] ويخفون كثيراً ﴾[2] . وإنما ذكر هذا في معرض المجادلة بالأحسن . ومن خاصيّة المجادلة أنه يكفي فيه أن يكون الأصلان مسلّمين من الخصم مشهورين عنده وإن أمكن الشك فيه لغيره ، فإن النتيجة تلزمه إذا كان هو معترفاً به . وأكثر أدلة القرآن تجري على هذا الوجه ، فإن صادفت من نفسك إمكان الشك في بعض أصولها ومقدّماتها ، فاعلم أن المقصود بها مُحاجّة من لم يشكّ فيه . وأما أنت فالمقصود من حقك أن تتعلّم منه كيفية الوزن في سائر المواضع .

وأما عيار هذا الميزان : فأن نقول : لا يُتصور أن يمشي الحيوان بغير رجل ، فيُعلم أنك إذا قلت : الحيّة حيوان ، والحية تمشي بغير رجل ، فيلزم أن بعض الحيوان يمشي بغير رجل ، وأن قول من يقول : لا يمشي الحيوان إلا برجل قول باطل منقوض .

وأما موضع استعماله[3] من الغوامض فكثير ، فإن بعض الناس — مثلاً — يقول : كل كذب قبيح لعينه ، فنقول : من رأى نبياً من الأنبياء ، أو ولياً من الأولياء قد اختفى عن ظالم ، فسأله الظالم عن موضعه فأخفاه ، فقوله هل هو كذب ؟ قال نعم . قلنا : فهل هو قبيح ؟ قال : لا ، بل القبيحُ الصدقُ المفضي إلى هلاكه . فنقول له : انظر إلى الميزان فإنا نقول قوله في إخفاء محلّه كذب . فهو أصل معلوم ، وهذا القول ليس بقبيح وهو الأصل الثاني ، فيلزم منه : أن كل كذب ليس بقبيح . فتأمل الآن ، هل يُتصوّر الشك . في هذه النتيجة بعد

(١) أي يظهرونها . والضمير عائد إلى قراطيس التوراة .
(٢) الآية ٩١ من سورة الأنعام .
(٣) الضمير يعود على الميزان الأصغر .

الاعتراف بالأصلين ؟ وهل هذا أوضح مما ذكرته من المقدمة التجريبية والحسيّة في ميزان التقديس ؟ .

وأما حدّ هذا الميزان فإن كل وصفين اجتمعا على شيء واحد ، فبعض أحد الوصفين لا بدّ أن يوصف بالآخر بالضرورة ، ولا يلزم أن يوصف به كله لزوماً ضرورياً ، بل قد يكون في بعض الأحوال ، وقد لا يكون فلا يوثق به . ألا ترى أن الإنسان يجتمع عليه الوصف بأنه حيوان وأنه جسم ، فيلزم منه بالضرورة أن بعض الجسم حيوان ، ولا يلزم منه أن كل جسم حيوان . ولا يغرّنك إمكان وصف كل حيوان بأنه جسم ، فإن وصف كل وصف بالآخر إذا لم يكن ضرورياً في كل حال ، لم تكن المعرفة الحاصلة به ضرورية .

ثم قال الرفيق : قد فهمْتُ هذه الموازين الثلاثة ، ولكن لم خصصت (الأول) باسم الأكبر (والثاني) بالأوسط (والثالث) بالأصغر ؟ قلت : لأن الأكبر هو الذي يتسع لأشياء كثيرة ، والأصغر بخلافه[1] ، والأوسط بينهما . والميزان الأول أوسع الموازين ، إذ يمكن أن يُستفاد منه المعرفة بالإثبات العام والإثبات الخاص ، والنفي العام والنفي الخاص ، فقد أمكن أن يوزن به أربعة أجناس من المعارف .

وأما الثاني[2] فلا يمكن أن يوزن به إلا النفي ، ولكن يوزن به النفي العام والخاص[3] جميعاً . وأما الثالث[4] فلا يوزن به إلا الخاص ، كما ذكرت لك أنه يلزم منه أن بعض أحد[5] الوصفين يوصف به الآخر لاجتماعهما على شيء واحد .

(١) في (أ) خلافه .
(٢) أي الأوسط .
(٣) في (ب) وغير العام .
(٤) أي الأصغر .
(٥) ساقطة من (ب) .

وما لايتسع إلا للحكم الواحد[1] الجزئي فهو أصغر لا محالة .

نعم وزن الحكم العام به من موازين الشيطان . وقد وزن به أهل التعليم بعض معارفهم ، وألقاه الشيطان في أمنيّة الخليل صلوات الله عليه في قوله : ﴿ هذا ربي هذا أكبر ﴾[2] وسأتلو عليك قصته بعد هذا (إن شاء الله)[3] .

(١) في (أ) الخاص .
(٢) الآية ٧٨ من سورة الأنعام .
(٣) زيادة من (ب) .

الباب الخامس

القول في ميزان التلازم[1]

وهو القياس الشرطي المتصل

قال : فاشرح لي ميزان التلازم ، فقد فهمت الأقسام الثلاثة من موازين التعادل . قلت : هذا الميزان مستفاد من قوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا ﴾[2] ومن قوله تعالى : ﴿ قل لو كان معه آلهة كما تقولون إذاً لابتغوْا إلى ذي العرش سبيلاً ﴾[3] ومن قوله تعالى : ﴿ لو كان هؤلاء آلهةً ما وردوها ﴾[4] .

وتحقيق صورة هذا الميزان أن نقول : لو كان للعالم إلٰهان لفسد ، فهذا أصل . ومعلوم أنه لم يفسد ، وهذا أصل آخر . فيلزم عنهما نتيجة ضرورية وهي نفي الإلٰهين . ولو كان مع ذي العرش آلهة ، لابتغوا إلى ذي العرش سبيلاً ، ومعلوم أنهم لم يبتغوا ، فيلزم[5] نفي آلهة سوى ذي العرش .

وأما عيار هذا الميزان بالصنجة المعلومة[6] ، فقولك : إن كانت الشمس طالعةً فالكواكب خفيّة . فهذا يُعلم بالتجربة ، ثم نقول : ومعلوم أن الشمس طالعة ،

(١) هذا العنوان غير موجود في (ب) . والتلازم : هو أن يلزم من وجود الشيء وجود شيء آخر .
(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .
(٣) الآية ٤٢ من سورة الإسراء .
(٤) الآية ٩٩ من سورة الأنبياء .
(٥) في (ب) فلزم .
(٦) زيادة من (أ) .

وهذا يعلم بالحس ، فيلزم منه : أن الكواكب خفية . ونقول : إن أكل فلان فهو شبعان ، وهو يُعلم بالتجربة ، ثم نقول : ومعلوم أنه أكل ، وهو يُعلم بالحس ، فيلزم من الأصل التجريبي والأصل الحسي أنه شبعان .

وأما موضع استعماله في الغوامض فكثير ، وهو حيث[1] يقول الفقيه : إن كان بيع الغائب صحيحاً ، فيلزم بتصريح الإلزام ، ومعلوم أنه لا يلزم بتصريح الإلزام ، فيلزم منه أنه ليس بصحيح . ويُعلم الأصل الأول بالاستقراء الشرعي المفيد للظن وإن لم يفد العلم . والثاني بتسليم الخصم ومساعدته . ونقول في النظريات[2] : إن كان صنعة العالَم وتركيب الآدمي مرتباً[3] عجيباً محكماً فصانعه عالِم . وهذا في العقل أوّلي ، ومعلوم أنه عجيب مرتب ، وهذا مدرَكٌ[4] بالعِيان فيلزم منه أن صانعه عالِمٌ .

ثم نترقّى فنقول : إن كان صانعه عالِماً فهو حيّ ، ومعلوم بالميزان الأول أنه عالِم ، فيلزم منه أنه حيّ . ثم نقول : إن كان حيّاً عالماً فهو قائم بنفسه وليس بعرض ، ومعلوم بالميزانين السابقين الأولين[5] أنه حيّ عالم ، فيلزم منه أنه قائم بنفسه . فكذلك تعرج من صفة تركيب الآدمي إلى صفة صانعه وهي العلم ، ثم تعرج من العلم إلى الحياة ، ثم منها إلى الذات ، وهذا هو المعراج الروحانيّ . وهذه الموازين سلالِيم العروج إلى السماء ثم[6] إلى خالق السماء ، وهذه الأصول

(١) في (أ) حتى (وهو) ساقطة .
(٢) أي في البراهين النظرية .
(٣) في (ب) تركيباً .
(٤) في (ب) يدرك .
(٥) الأول الذي نتج منه أن صانعه عالم ، والثاني الذي نتج منه أنه حيّ .
(٦) في (أ) بل .

درجات السلاليم . وأما المعراج الجسماني فلا تفي به كل قوة ، بل يختص ذلك بقوة النبوّة .

وأما حدّ هذا الميزان فإن كل ما هو لازم للشيء تابع له في كل حال ، فنفي اللازم يوجب بالضرورة نفي الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب بالضرورة وجود اللازم . أما نفي الملزوم ووجود اللازم فلا نتيجة لهما ، بل هما من موازين الشيطان ، وقد يزن به بعض أهل التعليم معرفته . ألا[1] ترى أن صحة الصلاة يلزمها – لا محالة – كون المصلّي متطهراً ، فلا جرم يصح أن تقول : إن كانت صلاة زيد صحيحةً فهو متطهّر ، ومعلوم أنه غير متطهر – وهو نفي اللازم – فلزم منه أن صلاته غيرُ صحيحة ، وهو نفي الملزوم . أو تقول : ومعلوم أن صلاته صحيحة ، وهو وجود الملزوم ، فيلزم منه أنه متطهر ، وهو وجود اللازم . أمّا إن قلت : ومعلوم أنه متطهر فيلزم منه أن صلاته صحيحة ، فهذا خطأ لأنه ربما بطلت صلاته بعلّة أخرى . فهذا وجود اللازم و لم يدل على وجود الملزوم . وكذلك إن قلت : ومعلوم أن صلاته ليست بصحيحة فهو إذاً غير متطهر . وهذا خطأ غير لازم .

(١) في (أ) أما .

الباب السادس

القول في ميزان التعاند[1]

وهو القياس الشرطي المنفصل

ثم قال : اشرح لي ميزان التعاند ، واذكر لي من القرآن موضعه وعياره ومحلّ استعماله . فقلت : أما موضعه من القرآن فقوله تعالى في تعليم نبيه محمد ﷺ : ﴿ قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله وإنّا أو إياكم لَعلى هدىً أو في ضلال مبين ﴾[2] فإنه لم يذكر قوله : ﴿ إنا أو إياكم ﴾ في معرض التسوية والتشكيك ، بل فيه إضمار أصل آخر وهو : إنا لسنا على ضلال في قولنا : إن الله يرزقكم من السماء والأرض ، فإنه الذي يرزق من السماء بإنزال الماء ، ومن الأرض بإنبات النبات ؛ فإذاً أنتم ضالّون بإنكار ذلك .

وكمال صورة هذا الميزان (إنا أو إياكم في ضلال مبين) وهذا أصل . ثم تقول : ومعلوم أنا لسنا في ضلال ، وهذا أصل آخر . فيلزم من ازدواجهما نتيجة ضرورية وهي : أنكم في ضلال مبين .

وأما عياره من الصّنجات المعروفة ، فهو أن من دخل داراً ليس فيها إلا بيتان ، ثم دخلنا أحدهما و لم نره ، فنعلم علماً ضرورياً أنه في البيت الثاني . ولهذا الازدواج

(١) هذا العنوان سقط من (ب) انظر محك النظر ص ٤٢ وهو ضد نمط التلازم والمتكلمون يسمونه السبر والتقسيم ، والمنطقيون يسمونه الشرطي المنفصل .

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

أصلان : (أحدهما) كونه في أحد البيتين قطعاً . (والثاني) أنه ليس في هذا البيت ، فيلزم منهما أنه في البيت الثاني . فإذاً نعلم كونه في البيت الثاني تارة بأن نراه فيه ، وتارة بأن نرى البيت الأول خالياً عنه . فإن علمناه برؤيتنا إياه[1] فيه ، كان علماً عيانياً ، وإن علمناه بأن لم نره في البيت الثاني[2] ، كان هذا علماً ميزانياً ، ويكون هذا العلم الميزاني قطعاً كالعِيان .

وأما حدّ هذا الميزان فهو : كل ما انحصر في قسمين فيلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر . ولكن يُشترط أن تكون القسمة منحصرة لا منتشرة[3] ؛ فالوزن بالقسمة المنتشرة وزن الشيطان ، وبه وزن أهل التعليم كلامه في مواضع كثيرة ذكرناها في القواصم ، وفي جواب مفصل الخلاف ، والكتاب المستظهري ، وغيرها من الكتب .

وأما موضع استعماله من الغوامض فلا ينحصر ، ولعل أكثر النظريات ترد[4] عليه ، فإن من أنكر موجوداً قديماً فيُقال[5] له : الموجودات إما أن تكون كلّها[6] حادثة أو بعضها قديم ، وهذا حاصر[7] لأنه بين النفي والإثبات دائر ، ثم نقول : ومعلوم أن كلها ليست حادثة ، فيلزم أن فيها قديماً ، فإن قيل : فلم قلتم : إن

(١) ساقطة من (ب) .
(٢) لعل الصواب الأول .
(٣) المحصور الذي يعلم عدد أوصافه مثل : زيد إما نائم أو مستيقظ ، لا يخلو من أحدهما .
والمنتشر : الذي لا يعلم عدد أوصافه مثل : زيد إما قائم أو قاعد ، وقد يخلو منهما بأن يكون راكعاً أو ساجداً أو مضطجعاً — هذه الزيادة من حاشية (أ) .
(٤) في (أ) تدور .
(٥) في (أ) فيقول .
(٦) ساقطة من (ب) .
(٧) في (أ) خاص .

كلها ليست بحادثة ؟ فنقول : لو كانت كلها حادثة لكان حدوثها بانفسها من غير سبب ، فبطل أن تكون كلها حادثة ، وثبت أن فيها موجوداً قديماً . ونظائر استعمال هذا الميزان لا تنحصر .

فقال : قد فهمت بالحقيقة[1] صدق هذه الموازين الخمسة ، ولكن أشتهي أن أعرف معنى[2] ألقابها ، ولِمَ خصصْتَ الأول بأنه ميزان التعادل ، والثاني بالتلازم ، والثالث بالتعاند ؟ قلت : سميت الأول (ميزان التعادل) لأن فيه أصلين متعادلين ، كأنهما كِفّتان متحاذيتان . وسميت الثاني (ميزان التلازم) لأن أحد الأصلين يشتمل على جزءين أحدهما لازم والآخر ملزوم كقوله تعالى : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ فإن قوله : ﴿ لفسدتا ﴾ لازم . وملزوم قوله : ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله ﴾ ولزمت النتيجة من نفي اللازم . وسميت الثالث (ميزان التعاند) لأنه رجع إلى حصر قسمين بين النفي والإثبات ، فيلزم من ثبوت أحدهما نفي الآخر ، ومن نفي أحدهما ثبوت الآخر . فبين القسمين تعاند وتضادّ .

فقال : هذه الأسامي أنت ابتدعتها ، وهذه الموازين أنت انفردت باستخراجها أم سُبِقْتَ إليها ؟ قلت : أما هذه الأسامي فإني ابتدعتها ، وأما الموازين فأنا استخرجتها من القرآن ، وما عندي أني سبقْتُ إلى استخراجها (من القرآن . لكن أصل الموازين قد سُبِقْتُ إلى استخراجها)[3] ولها عند مستخرجيها من المتأخرين أسامٍ أخر غير ما ذكرته وعند بعض الأمم السالفة[4] على بعثة محمد وعيسى صلى الله عليهما وسلم أسام أخر ، كانوا قد تعلموها من صحف إبراهيم وموسى عليهما الصلاة

(١) زيادة من (أ) .
(٢) زيادة من (أ) .
(٣) ما بين قوسين ساقط من (أ) .
(٤) في (أ) السابقة .

والسلام ، ولكن بعثني على[1] إبدال كسوتها بأسماء أخر غير ما سمّوها به ، ما عرفت من ضعف قريحتك[2] ، وطاعة نفسك للأوهام[3] ، فإني رأيتك من الاعتزاز بالظواهر ، بحيث لو سُقيت عسلاً أحمر في قارورة حجّام[4] لم تطق تناوله لنفور طبعك عن المِحجمة[5] ، وضعف عقلك عن أن يعرّفك أن العسل طاهر في أي زجاجة كان . بل ترى التركيّ يلبس المُرَقّعة[6] والدُّرّاعة[7] فتحكم بأنه صوفيّ أو فقيه . ولو لبس الصّوفيّ القَباء[8] والقَلنسوة[9] حكم عليه وهمُك بأنه تركيّ ، فأبداً يستجرّك[10] وهمك إلى ملاحظة غلاف الأشياء دون اللّباب . ولذلك لا تنظر إلى القول (من نفس القول)[11] وذاته ، بل من حسن صنعته أو حسن ظنّك بقائله . فإذا كانت عبارته مستكرهةً عندك ، أو قائله قبيحَ الحال عندك ـ في اعتقادك ـ ردَدْتَ القول وإن كان في نفسه حسناً[12] وحقّاً .

فلو قيل لك : قل لا إله إلا الله ، عيسى رسول الله ، نفر[13] عن ذلك

(١) بعثه على الشيء : حمله على فعله .
(٢) القريحة من الإنسان : طبيعته التي جبل عليها .
(٣) الوهم : ما يقع في الذهن من ظنون وخواطر .
(٤) الحجّام : المداوي بالحِجامة . والحِجامة حرفة الحجام ، وهي امتصاص الدم بالمِحجم .
(٥) المِحجم والمِحجمة : ما يحجم به .
(٦) المُرَقّعة : من لباس الصوفية ، سميت بذلك لما فيها من الرّقع .
(٧) الدُّرّاعة : جبة من الصوف مشقوقة المقدّم .
(٨) القَباء : ثوب فضفاض سابغ مشقوق المقدّم يضمّ طرفيه حزامٌ ، ويُتخذ من الحرير أو القطن وتُلبس فوقه الجبّة (ج) أقبية .
(٩) القَلنسوة : لباس للرأس مختلف الأنواع والأشكال (ج) قلانس .
(١٠) استجرّه : جرّه وجذبه .
(١١) ما بين قوسين ساقط من (أ) .
(١٢) ساقطة من (أ) .
(١٣) نفر من الشيء : فزع وانقبض غير راضٍ به .

طبعك[1] وقلت : هذا قول النصارى وكيف أقوله ولم يكن لك من العقل ما تعرف به أن هذا القول في نفسه حقّ ، وأن النصراني ما مُقِت[2] لهذه الكلمة ، ولا لسائر الكلمات بل لكلمتين[3] فقط : (إحداهما) قوله : الله ثالث ثلاثة . (والثانية) قوله : محمد ليس برسول الله . وسائر أقواله وراء ذلك[4] حقّ .

فلما رأيتك ورأيت رفقاءك من أهل التعليم ضعفاء العقول لا[5] يخدعهم إلا الظواهرُ نزلت إلى حدّك فسقيتك الدواء في كوز الماء ، وسُقتك به إلى الشفاء ، وتلطّفت لك[6] تلطّف الطبيب لمريضه . ولو ذكرت لك أنه دواء وعرضتُه في قدح الدواء ، لكان يشمئزّ عن قبوله طبعك ، ولو قبلته لكنْتَ تتجرّعه ولا تكاد تُسيغه[7] .

فهذا غرضي من إبدال تلك الأسامي وإبداع هذه ، يعرفه من يعرفه وينكره من يجهله[8] . قال : لقد فهمت هذا كله ، ولكن أين ما كنت وعدت به[9] من أن هذا الميزان له كِفّتان وعمود واحد تتعلق به الكِفتان جميعاً ؟ ولست أرى في هذا الميزان[10] الكِفّة والعمود ، وأين ما ذكرته من الموازين التي هي أشبه بالقبّان ؟

(١) في (ب) قولك .
(٢) المقت : أشد البغض .
(٣) في (أ) بكلمتين .
(٤) وراء ذلك : أي سوى ذلك .
(٥) في (ب) ما .
(٦) في (ب) بك . وتلطف للأمر ، وفيه ، وبه : سلك مسلك الرفق .
(٧) أساغ الطعام أو الشراب إساغةً : سهّل مدخله في الحلق .
(٨) في (ب) من ينكره .
(٩) في (أ) وعدته .
(١٠) في (أ) هذه الموازين .

قلت : هذه المعارف السِّتّ قد استفدتها من أصلين : فكل أصل كِفّة والجزء المشترك بين الأصلين الداخل فيهما عمود .

وأضرب لك مثلاً من الفقهيات ، فلعله أقرب إلى فهمك فإن قولنا : كلّ مسكر حرامٌ كِفّة ، وقولنا : كلّ نبيذ مسكر كفّة أخرى ، والنتيجة أن كل نبيذ حرام ، فهنا في الأصلين[1] ثلاثة أمور فقط : النبيذ والمسكر والحرام . أما النبيذ فإنه يوجد في الأصل الثاني فقط ، وهي الكفّة الثانية . وأما الحرام فإنه يوجد في الأصل الأول فقط ، وهي الكفّة الأولى . وأما المسكر فمذكور في الأصلين جميعاً وهو مكرر فيهما مشترك بينهما فهو العمود ، والكفّتان متعلقتان به ؛ إذ أحدهما يتعلق به تعلق الموصوف بالصفة وهو : كلُّ نبيذ مسكرٌ ، فإن النبيذ موصوف بالمسكر ، والأخرى متعلقة به تعلق الصفة بالموصوف وهو قولك : كل مسكر حرام .

فتأمل ذلك حتى تعرف ، فإن فساد هذا الميزان تارة يكون من الكفّة ، وتارة يكون من العمود ، وتارة من تعلق الكفّة بالعمود على ما أنبهك على رمز يسير منه في ميزان الشيطان . وأما المشبه بالقبان فهو ميزان التلازم ، وأحد طرفيه أطول من الآخر كثيراً ، فإنك تقول : لو كان بيع الغائب صحيحاً للزم بصريح الإلزام ، وهذا أصل . ومعلوم أنه لا يلزم ، وهذا أصل آخر أقصر منه ، فكان أشبه بالرمانة القصيرة المقابلة لكفة القبان[2] .

وأما ميزان التعادل فتتعادل فيه كفّتان ، وليست إحداهما أطول من الأخرى ، بل كل واحدة منهما تشتمل على صفة وموصوف فقط[3] . فافهم هذا مع ما

(١) ساقطة في (ب) .
(٢) في (ب) الميزان .
(٣) ساقطة من (ب) .

عرّفتك من أن الميزان الروحاني ، لا يكون كالميزان الجسماني بل يناسبه مناسبة ما . وكذلك يمكن تشبيهه بتولد النتيجة من ازدواج الأصلين ؛ إذ يجب أن يدخل شيء من أحد الأصلين في الآخر ، وهو (المسكر) الموجود في الأصلين ، حتى تتولد النتيجة ، فإن لم يدخل جزء من أحد الأصلين في الآخر لم تتولّد ـ من قولك كل مسكر حرام ، وكل مغصوب مضمون ـ نتيجةٌ[1] أصلاً . وهما أصلان أيضاً ، لكن لم يجر بينهما نكاح وازدواج ؛ إذ ليس يدخل جزء من أحدهما في الآخر ، وإنما النتيجة تتولد من الجزء المشترك الداخل من أحدهما في الآخر ، وهو الذي سميناه (عمود الميزان) . ولو فُتح لك باب الموازنة بين المحسوس والمعقول لا نفتح لك باب عظيم في معرفة الموازنة بين عالم الشهادة والملك وبين عالَم الغيب والملكوت ، وتحته أسرار عظيمة من لم يطلع عليها ، حُرم الاقتباس من أنوار القرآن والتعلّم منه[2] ، ولم يحظ من علمه[3] إلا بالقشور . وكما أن في القرآن موازين كل العلوم ، فكذلك فيه مفاتيح كل العلوم كما أشرت إليه في كتاب (جواهر القرآن) فاطلبه منه . وسرّ الموازنة بين عالم الشهادة والملكوت يتجلّى[4] في المنام من الحقائق المعنوية في الأمثلة الخيالية ، لأن الرّؤيا جزء من النبوّة . وفي عالم النبوة يتجلّى تمام الملك والملكوت ومثاله من النوم : رجل رأى في منامه كأن في يده خاتماً يختِمُ به أفواه الرجال وفروج النساء ـ فقصّ رؤياه على (ابن سيرين)[5]

(١) نتيجة فاعل تتولد .
(٢) ساقطة من (أ) .
(٣) الضمير يعود على من لم يطلع عليها .
(٤) تجلّى الأمر : تكشّف وظهر وبان .
انظر جواهر القرآن ص ٤٠ للموازنة والمناسبة بين عالم الملك وعالم الشهادة وبين عالم الغيب والملكوت .
(٥) صاحب كتاب (تفسير الأحلام) .

فقال : إنك مؤذن تؤذن في رمضان قبل الصبح ، فقال : هو كذلك . فانظر الآن كيف[1] تجلّى له حاله من عالم الغيب في هذا المثال ، واطلب الموازنة بين هذا المثال والأذان قبل الصبح في رمضان . وربما يرى هذا المؤذن نفسه يوم القيامة وفي يده خاتم من نار ، ويقال له : هو الخاتم الذي كنت تختم به أفواه الرجال وفروج النساء ، فيقول : والله[2] ما فعلت هذا ، فيُقال : نعم كنت تفعله ولكن تجهله لأن هذا روح فعلك .

ولا تتجلّى حقائق الأشياء وأرواحها إلا في عالم الأرواح ، ويكون الروح في غطاء من الصورة في عالم التّلبيس[3] عالمِ الحسّ والخيال . والآن فقد كشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم جديد . وكذلك يُفتضحُ عالم شهادة كلّ من ترك حدّاً من حدود الشرع ، وإن أردت له تحقّقاً فاطلبه من (باب حقيقة الموت) من كتاب (جواهر القرآن) فترى فيه العجائب ، وأطل التأمل فيه فعساك ينفتح لك رَوْزنةٌ[4] إلى عالم الملكوت[5] تسترق منها السمع ، فإني ما أراك يُفتح لك بابها ، فأنت إنما تنتظر معرفة الحقائق من معلم غائب لا تراه ، ولو رأيته لوجدته أضعف منك في المعرفة كثيراً . فخذها ممّن سافر وبحث وتعرّف[6] ، فعلى الخبير سقطتَ .

فقال : هذا الآن حديث آخر يطول بيني وبينك اللّجاجُ[7] فيه ، فإن هذا

(١) في (أ) لِمَ .
(٢) زيادة من (أ) .
(٣) لبّس عليه الأمر : خلّطه وستر حقيقته وأظهر خلافها .
(٤) الروزنة : الكوّة .
(٥) ملكوت الله : سلطانه وعظمته .
(٦) زيادة من (أ) .
(٧) لجّ في الأمر : لَجاجاً ولَجاجة : لازمه وأبى أن ينصرف عنه .

المعلم غائب ، وإن كنت لم أر منظره فقد سمعتُ خبره ، كالليث — وإن لم أره — فقد رأيت أثره . ولقد كانت والدتي إلى أن كادت تموت ومولانا صاحب قلعة الموت[1] يثنيان عليه ثناء بالغاً حتى قالا لي : إنه المطّلع على كل ما يجري في العالم ولو على ألف فرسخ . أفأكذّب والدتي ، وهي العجوز العفيفة السيرة ، أو مولانا ، وهو الإمام الحسن السيرة والسريرة ، بل هما شاهدان صادقان ، كيف وقد طابقهما على ذلك جميع رفقائي من أهل دامغان[2] وأصبهان[3] ولهم الأمر المطاع وفي حكمهم سكان القلاع . أفترى أنهم منخدعون وهم الأذكياء ، أو متنمّسون[4] وهم الأتقياء ؟ هيهات هيهات ، دع عنك الغيبة فإن مولانا يطّلع على ما يجري بيننا من غير رية ؛ إذ لا يعزُب[5] عنه مثقالُ ذرة في الأرض ولا في السماء ، فأخشى أن أتعرض لمقته[6] بمجرد السماع والإصغاء ، فاطوِ طومار[7] الهذيان وارجع إلى حديث الميزان ، واشرح لي ميزان الشيطان ، وكيفية وزن أهل التعليم به ؟ .

(١) هو الحسن بن الصباح صاحب قلعة الموت .
(٢) بلدة كبيرة بين الريّ ونيسابور .
(٣) مدينة فارسية مشهورة وهي صحيحة الهواء وتربتها أصح تراب الأرض ، ومنها (أبو الفرج الأصفهاني) صاحب كتاب (الأغاني) .
(٤) التنمس : التخليط في الأمور .
(٥) عزَبَ الشيءُ : بعد وغاب فهو عازب .
(٦) المقت : أشد البغض .
(٧) الطّامور والطّومار : الصحيفة .

الباب السابع

القول في ميزان الشيطان[1]

فقلت : اسمع الآن يا مسكين شرح[2] ميزان رفقائك فإنك بعدُ في غُلَوائك[3] ، واعلم أن كل ميزان ذكرْتُه من موازين القرآن ، فللشّيطان في جانبه ميزان ملصق به ، يمثّله بالميزان الحقّ ليوزّن به فيغلط . لكنّ الشيطان إنما يدخل من مواقع الثُّلم[4] ، فمن سدّ الثّلم[5] وأحكمها أمِن الشيطان .

ومواقع ثُلَمِه عشرة قد جمعتها وشرحتها في كتاب (محكّ النظر)[6] وكتاب (معيار العلم) إلى غير ذلك من دقائق في شروط الميزان ، لم أذكرها الآن لقصور فهمك عن إدراكها ، فإن أردت معاقد[7] حملها ألفيتها في كتاب (محكّ النظر) وإن أردت شرح تفاصيلها وجدتها في كتاب (المعيار) .

لكن أقدم الآن أنموذَجاً واحداً ، وذلك هو الذي ألقاه الشيطان في خاطر الخليل

(١) هذا العنوان ساقط من (ب) .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) الغُلواء : الغلوّ : المبالغة .
(٤) الثُّلمة : الموضع المكسور حرفه (ج) ثُلَم .
(٥) ساقطة من (ب) .
(٦) لم يذكر المؤلف في كتابه محك النظر سوى سبعة منها وهو خير كتاب في فن المنطق ولعل تمام العشرة ذكرها في كتابه معيار العلم .
(٧) عقد البناء : ألصق بعض حجارته ببعض بما يمسكها فأحكم إلصاقها . والمعقد : اسم مكان منه ج (معاقد) .

عليه السلام إذ قال الله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ إلّا إذا تمنّى ألقى الشيطان في أمنيّتِه فينسخ الله ما يلقي الشيطان ﴾[1] الآية . وإنما ذلك في مبادرته إلى الشمس وقوله : ﴿ هذا ربي هذا أكبر ﴾ لأجل أنه أكبر أراد أن يخدعه به .

وكيفية الوزن به : أن الإله هو الأكبر ، فهذا أصل معلوم بالاتفاق[2] . والشمس هي الأكبر من الكواكب أيضاً ، وهذا أصل آخر معلوم بالحسّ[3] ، فيلزم منه أن الشمس إله ، وهي النتيجة . وهذا ميزان ألصقه الشيطان[4] بالميزان الأصغر من موازين التعادل ؛ لأن الأكبر وصفٌ وُجد للإله ووُجد للشمس ، فتوهّم أن أحدهما يوصف بالآخر ، وهو عكس الميزان الأصغر . وحدّ ذلك الميزان أن يوجد شيئان لشيء واحد وُصف بعضُ أحدهما بالآخر كما سبق ذكره . (أما إذا وجد شيء واحد لشيئين فلا يوصف أحد الشيئين بالآخر)[5] . فانظر كيف يلبّس الشيطان بالعكس .

وعيارُ هذا الميزان الباطل ـ من الصّنجة الظاهرة البطلان ـ اللونُ ، فإنه يوجد للسواد والبياض جميعاً ، ثم لا يلزم أن يوصف البياض بالسواد ، أو السواد بالبياض . بل لو قال قائل : البياضُ لونٌ والسواد لونٌ ، فيلزم منه أن السواد بياض كان خطأً باطلاً[6] . فكذلك قوله : الإله أكبر ، والشمس أكبر ، فالشمس إله فهذا خطأ ؛ إذ يجوز أن يوصف المتضادّان بوصفٍ واحد (فاتصاف

(١) الآية ٥٢ من سورة الحج .
(٢) في (ب) فهذا أصل متفق عليه .
(٣) في (ب) زيادة (أيضا) .
(٤) ساقطة من (ب) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٦) في (ب) محضاً .

شيئين)[1] بوصف واحد لا يوجب بينهما اتصالاً . أما اتصاف شيء واحد بشيئين فيوجب بين الوصفين اتصالاً . ومن كلَّ[2] فهمه لم يدرك التفرقة بين اتصاف شيء واحد[3] بشيئين ، وبين اتصاف شيئين بشيء واحد[4] .

فقال : قد اتضح لي بطلان هذا ، لكن متى وزن أهل التعليم كلامهم به ؟ قلت : وزنوا به كلاماً كثيراً ، أشحّ[5] على أوقاتي أن أضيعها بحكايته ، لكن أريك أنموذجاً واحداً فلقد سمعت كثيراً قولهم : إن الحقّ مع الوحدة ، والباطل مع الكثرة (ومذهب الرأي يفضي إلى الكثرة ، ومذهب التعليم يفضي إلى الوحدة)[6] فيلزم أن يكون الحق في مذهب التعليم . قال : نعم سمعت هذا كثيراً واعتقدته وأعرفه برهاناً قاطعاً لا أشكّ فيه . فقلت : هذا ميزان الشيطان . انظر كيف انتكس[7] رفقاؤك واستعملوا قياس الشيطان وميزانه في إبطال ميزان الخليل صلوات الله عليه وسائر الموازين . قال : وما وجه التخريج[8] عليه ؟ قلت : الشيطان إنما يلبّس في الموازين بتكثير الكلام فيه وتشويشه ، حتى لا يُعلمَ منه موضع التلبيس . وهذا كلام كثير حاصله : أن الحق يوصف بالوحدة . فهذا أصل ، ومذهب أهل التعليم يوصف بالوحدة أصل آخر ، فيقول : فيلزم منه أن مذهب أهل التعليم يوصف بالحق . لكن الوحدة وصف واحد نصف به شيئاً ، فيجب

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٢) كلّ : ضعُف وأعيا .
(٣) زيادة من (ب) .
(٤) زيادة من (ب) .
(٥) الشّحّ : البخل مع حرص .
(٦) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٧) انتكس الشيء : انقلب .
(٨) في (أ) تخريجه .

اتصاف أحد الشيئين بالآخر كقول القائل : اللون وصف واحد اتصف به البياض والسواد جميعاً ، فيلزم اتصاف البياض بالسواد ، وكقول الشيطان : الأكبرُ وصفٌ واحد يتصف به الإله والشمس ، فيلزم منه أنه تتصف الشمس بالإله ، فلا فرق بين هذه الموازين الثلاثة ، أعني : وجود اللون بالسواد والبياض ، ووجود الأكبر للإله والشمس ، ووجود الوحدة للتعليم والحق ، فتأمل لتفهم ذلك . فقال : قد فهمت ذلك[1] قطعاً ، ولكني لا أقنع بمثال واحد فاذكر لي مثالاً آخر من موازين رفقائي ليزداد قلبي سكوناً إلى انخداعهم بموازين الشيطان . قلت : أما سمعت قولهم : إن الحق إمّا أن يُعرف بالرأي المحض أو بالتعليم المحض ، وإذا بطل أحدهما ثبت الآخر ، وباطل أن يكون مُدركاً بالرأي العقلي المحض لتعارض العقول والمذاهب ، فثبت أنه بالتعليم . فقال : إي والله قد سمعت ذلك كثيراً ، وهو مفتاح دعوتهم وعنوان حجتهم . قلت : هذا وزن ميزان الشيطان الذي ألصقه بميزان التعاند ؛ فإن إبطال أحد القسمين يُنتج ثبوت الآخر ، ولكن بشرط أن تكون القسمة منحصرةً لا منتشرةً . والشيطان يلبّس المنتشرة بالمنحصرة ، وهذه منتشرة إذ ليست دائرةً بين النفي والإثبات بل يمكن بينهما قسم ثالث وهو أن يُدرك بالرأي[2] والتعليم جميعاً . وعياره من الصنجات المعلوم بطلانها قول القائل : الألوان إما أن تدرك بالعين أو بنور الشمس[3] . وباطل أن تُدرك بالعين لأنها لا تدرك بالليل ، فثبت أنه تُدرك بنور الشمس . فيُقال له : يا مسكين بينهما قسم ثالث وهو أن ندرك بالعين ولكن عند نور الشمس . فقال : قد فهمت هذا أيضاً[4] ، لكن أريد أن تزيد في شرح الغلط الواقع في الأنموذج الأول : وهو حديث الحق والوحدة ،

(١) في (أ) هذا .
(٢) في (أ) بالعقل .
(٣) في (ب) الألوان لا تدرك بالعين بل بنور الشمس .
(٤) سقطت من (ب) .

فإن التفطّن لموضع الغلط منه لطيف[1] جداً . قلت : وجه الغلط ما ذكرتُ ، وهو التباس اتصاف شيء واحد بشيئين ، باتصاف شيئين بشيء واحد ، ولكن أصل هذا الغلط إيهام العكس ، فإن مَن علم أن كل حق واحد ، ربما ظنّ[2] أن كل واحد حق ، وليس يلزم هذا العكس ، بل اللازم منه عكس خاص ، وهو أن بعض الواحد حق ، فإن قولك : كل إنسان حيوان لا يلزم منه عكس عام ، وهو أن كل حيوان إنسان ، بل اللازم أن بعض الحيوان إنسان . ولا يستولي الشيطان بحيلة على الضعفاء أشدّ وأكبر من إيهام العكس العام إلى أن ينتهي إلى المحسوسات ، حتى إن من رأى حبلاً أسود ومبرقش[3] اللون يرتاع منه لشبهه بالحية الرّقشاء[4] . وسببه معرفته أن كل حيّةٍ طويل مبرقش اللون ، فيسبق وهمه إلى عكسه العام ويحكم بأن كل طويل مبرقش اللون فهو حية . وكان اللازم منه عكساً خاصاً ، وهو أن بعض الطويل المبرقش حية ، لا أن كلّه كذلك . وفي العكس والنقيض دقائق كثيرة لا تفهمها إلا من كتاب (محكّ النظر) و (معيار العلوم) .

فقال : إني أجد بكل مثال تذكرة وطمأنينة أخرى لمعرفة موازين الشيطان ، فلا تبخل عليّ بمثال آخر من موازين الشيطان . قلت : إن خلل[5] ذلك الميزان تارة يكون من سوء التركيب ، بألا يكون تعلّق الكفتين بالعمود[6] تعلقاً مستقيماً ، وتارة يكون من نفس الكِفّة وفساد طينتها التي منها اتُّخذت ، فإنها إما أن تُتّخذ من حديد أو نحاس أو جلد حيوان . فلو اتُّخذت من الثلج أو القطن

(١) لطيف هنا : بمعنى صغير ورقيق (ضد ضخم) .
(٢) في (ب) علم .
(٣) برقش الشيء : نقّشه بألوان شتى .
(٤) المنقّطة ببياض وسواد — وهي زيادة من (ب) .
(٥) ساقطة من (أ) .
(٦) ساقطة من (ب) .

لم يمكن الوزن به ، والسيف تارة يفسد بخلل شكله بأن يكون على هيئة العصا غير معترض ولا حادّ ، وتارة يكون من فساد طينته ومادته التي منها اتُّخذ ، بأن يكون متخذاً من خشب أو طين . وكذلك ميزان الشيطان قد يكون فساده لفساد تركيبه كما ذكرته في مثال كبر الشمس ووحدة الحق ، فإن صورتهما مختلّة معكوسة ، كالذي يجعل الكفتين فوق العمود ويريد أن يزن به ، وتارة يكون لفساد المادة ، كقول إبليس : ﴿ أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ﴾[1] في جواب قوله تعالى : ﴿ ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي أستكبرت أم كنت من العالين ﴾[2] . وقد أدرج إبليس في هذا ميزانين ، إذ علّل منع السجود بكونه خيراً منه ، ثم أثبت الخيرية بأنه خُلِق من نار . وإذا صرح بجميع أجزاء حجته وجد ميزانه مستقيم التركيب ، لكن فاسد المادة .

وكمال صورته أن يقول : أنا خيرٌ والخير لا يسجد ، فأنا إذاً لا أسجد . فكلا أصلي هذا القياس ممنوع لأنه غير[3] معلوم . والعلم الخفي يوزَن بالمعلوم الجلّي ، وما ذكره غير جلي ولا مُسَلّم ؛ إذ نقول له : لا نسلّم أنك خير منه ، وهذا منع الأصل الأول ، (والثاني) أنا لا نسلّم أن الخير لا يلزمه السجود ، لأن اللزوم والاستحقاق بالأمر ، لا بالخيرية . لكنّ ترك إبليس الدلالة على الأصل الثاني : وهو أن اللزوم بالأمر لا بالخيرية ، واشتغل بإقامته الدليل على أنه خير (لأني خلقت من نار) . وهذه دعوى الخيرية بالنسب .

وكمال صورة دليله وميزانه أن يقول : المنسوب إلى الخير خيرٌ ، وأنا منسوب إلى الخير ، فإذاً أنا خير . وكلا هاتين الكِفّتين أيضاً فاسدتان ، لأنا لا نسلّم أن

(١) الآية ١٢ من سورة الأعراف .
(٢) الآية ٧٥ من سورة ص .
(٣) ساقطة من (أ) .

المنسوب إلى الخير خيرٌ ، بل الخيرية بصفات الذات لا بالنسب ، فيجوز أن يكون الحديد خيراً من الزجاج ، ثم يُتّخذ من الزجاج ـ بحسن الصنعة ـ ما هو خير من المُتّخذ من الحديد . وكذلك نقول : إبراهيم صلوات الله عليه خير من ولد نوح ، وإن إبراهيم كان مخلوقاً من (آزر) وهو كافر ، وولد نوح من نبيّ .

وأما أصله الثاني : وهو (أني مخلوق من خير) لأن النار خير من الطين ، فهو أيضاً غير مسلّم ، لأن الطين من الماء والتراب ، وربما يُقال : إن من امتزاجهما الحيوان والنبات ، وبهما يحصل النشوء والنّماء . وأما النار فمفسدٌ مهلك للجميع ، فقوله : إن النار خير باطلٌ . فهذه الموازين صحيحة الصورة فاسدة المادة ، تشبه السيف المتّخذ من الخشب بل هي ﴿ كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد اللهَ عنده فوفّاه حسابه ﴾[1] . وكذلك يرى أهل التعليم أحوالهم يوم القيامة إذا كشفت لهم حقائق موازينهم ، وهذا أيضاً مدخل من مداخل الشيطان ينبغي أن يُسدّ . بل المادة الصحيحة التي تُستعمل في النظر كلّ أصل معلوم قطعاً إما بالحسّ أو بالتجربة أو بالتواتر الكامل أو بأول العقل أو بالاستنتاج من هذه الجملة .

أما الذي يُستعمل في المُحاجّة والمجادلة فيما يعترف الخصم به ويسلّمه ـ وإن لم يكن معلوماً في نفسه ـ فإنه يصير حجة عليه ، وكذلك يجري في بعض[2] أدلة القرآن ، فلا ينبغي أن تنكر أدلة القرآن إذا أمكنك التشكّك في أصولها ، لأنها أُوردت على طوائف كانوا معترفين بها .

(١) الآية ٣٩ من سورة النور .
(٢) زيادة من (ب) .

الباب الثامن

القول في الاستغناء بمحمد ﷺ

وبعلماء[1] أمته عن إمام آخر

وبيان معرفة صدق محمد ﷺ بطريق أوضح من النظر في المعجزات وأوثق منه وهو طريق العارفين

فقال : لقد أكملْتَ الشفاء وكشفت الغطاء وأتيت باليد البيضاء[2] . لكن بنيْتَ قصراً وهدمت مصراً[3] ، فإني إلى الآن كنت أتوقع أن أتعلم منك الوزن بالميزان ، وأستغني بك وبالقرآن عن الإمام المعصوم . فالآن إذْ ذكرت هذه الدقائق في مداخل الغلط ، فقد أيسْتُ من الاستقلال به ؛ فإني لا آمن أن أغلط لو اشتغلت بالوزن . وقد عرفت الآن لِمَ اختلفوا في المذاهب ، وذلك أنهم لم يفطنوا لهذه الدقائق كما فطنْتَ ، فغلط بعضهم وأصاب بعضهم ، فإذاً أقرب الطرق لي أن أعوّل[4] على الإمام حتى أتخلّص من هذه الدقائق .

فقلت : يا مسكين معرفتك بالإمام الصادق ليست ضرورية ، بل هي إما تقليد للوالدين أو موزونة بشيء من هذه الموازين (فإن كل علم ليس أوّلياً فبالضرورة يكون حاصلاً عند صاحبه لقيام هذه الموازين عنده)[5] في نفسه وإن كان هو

(١) من بداية العنوان إلى هنا ساقط من (ب) .
(٢) اليد : هنا المنّة . واليد البيضاء : هي الابتداء بالمعروف . واليد الخضراء : وهي المكافأة على المعروف . واليد السوداء : وهي المنّ بالمعروف .
(٣) المصر : البلد العظيم فيه الأسواق والحكام (ج) أمصار .
(٤) عوّل على فلان : استعان به واعتمد عليه .
(٥) ما بين قوسين ساقط من (ب) .

لا يشعر به ، فإنك قد عرفت صحة ميزان النقدين بانتظام الأصلين في ذهنك التجريبي والحسّي ، وكذا سائر الناس وهم لا يشعرون به . ومَن عرف أن هذا الحيوان ـ مثلاً ـ غير حامل لأنه بغل ، عرف بانتظام أصلين ، وإن كان لا يشعر بمصدر علمه .

وكذلك كل علم في العالم يحصل للإنسان فيكون كذلك . فأنت إن أخذت اعتقاد العصمة في الإمام الصادق ، بل في محمد ﷺ تقليداً من الوالدين والرفقاء لم تتميّز عن اليهود والمجوس فإنهم كذلك فعلوا ، وإن أخذت من الوزن بشيء من هذه الموازين فلعلك غلطْت في دقيقة من دقائقه فينبغي ألا تثق به .

قال : صدقت (فإيش)[1] الطريق ؟ فلقد سددتَ طريق التعليم والوزن جميعاً . قلت : هيهات ، راجع القرآن فقد علمك الطريق إذ قال : ﴿ إن الذين اتقَوْا إذا مسّهم طائف من الشيطان تذكّروا فإذا هم مبصرون ﴾[2] ولم يقل : (سافروا فإذا هم مبصرون)[3] فأنت تعلم أن المعارف كثيرة ، فلو ابتدأت في كل مشكلة سفراً إلى الإمام المعصوم ـ بزعمك ـ طال عناؤك وقلّ علمك ، لكن طريقك أن تتعلم مني كيفية الموزون ، وتستوفي شروطه فإن أشكل عليك شيء عرضتَه على الميزان وتذكرت شروطه بفكر صافٍ وجدٍّ واف فإذا أنت مبصر . وهذا كما أنك إن حسبْتَ ما للبقال عليك أو لك عليه ، أو قسمةً في مسألة من الفرائض وشككْت في الإصابة والخطأ ، فيطول عليك أن تسافر إلى الإمام ، ولكن تُحكم الحساب وتتذكره ، ولا تزال تعاوده مرة بعد أخرى حتى[4] تستيقن قطعاً أنك ما غلطْتَ في دقيقة من دقائقها .

(١) هكذا وردت في النسختين فنقلناها كما هي .
(٢) الآية ٢٠١ من سورة الأعراف . والطائف : ما كان كالخيال يلمّ بالشخص .
(٣) ما بين قوسين زيادة من (ب) .
(٤) ساقطة من (ب) .

وهذا يعرفه من يعرف علم الحساب ، وكذلك من يعرف الوزن كما أعرفه فينتهي به التذكر والتفكر والمعاودة مرة بعد أخرى إلى التيقّن الضروري بأنه ما غلط ، فإن لم تسلك هذا الطريق لم تفلح قطّ ، وصرت تشكّك بلعلّ وعسى ، ولعلك قد غلطْتَ في تقليدك لإمامك ، بل لنبيّك[1] الذي آمنت به ؛ فإن معرفة صدق النبي ﷺ ليست ضرورية .

فقال : لقد ساعدتني على أن التعليم حق ، وأن الإمام هو النبي ﷺ ، وعرفْتُ أن كل واحد لا يمكنه الأخذ من النبي دون معرفة الميزان ، وأنه لا يمكنه معرفة تمام الميزان إلا منك ، فكأنك ادّعيت الإمامة لنفسك خاصة ، فما برهانك أو معجزتك ؟ فإن إمامي إما أن يقيم معجزة أو يحتجّ بالنص المتعاقب من آبائه إليه ، فأين نصُّك وأين معجزتك ؟ .

فقلت : أما قولك إنك تدّعي الإمامة[2] لنفسك خاصة ، فليس كذلك فإني أجوّز أن يشاركني غيري في هذه المعرفة ، ويمكن أن تتعلم منه كما تتعلّم مني ، فلا أجعل التعليم وقفاً على نفسي . وأما قولك : تدّعي الإمامة لنفسك ، فاعلم أن الإمام[3] قد نعني به الذي يتعلم من الله تعالى بواسطة جبرائيل ، وهذا لا أدّعيه لنفسي . وقد نعني به الذي يتعلم من الله ومن جبرائيل بواسطة الرسول[4] ، وبهذا المعنى سُمّي عليّ رضوان الله عليه إماماً ، فإنه تعلم من الرسول لا من جبريل ، وأنا بهذا المعنى أدّعي الإمامة لنفسي .

وأما برهاني عليه فأوضح من النصّ[5] أو مما تعتقده معجزة ؛ فإن ثلاثة أنفس

(١) زيادة من (ب) .
(٢) ساقطة من (أ) .
(٣) في (أ) الإمامة .
(٤) في (ب) النبي .
(٥) النص : الإسناد إلى الرئيس الأكبر .

لو ادّعوا عندك أنهم يحفظون القرآن فقلت ما برهانكم ؟ فقال أحدهم : برهاني أنه نصٌ[1] عليّ الكسائيّ[2] أستاذ المقرئين ، إذ نصّ على أستاذ أستاذي ، وأستاذي نصّ عليّ ، فكأن الكسائيّ نصّ عليّ . وقال الثاني : برهاني أني أقلب هذه العصا حيّةً ، وقلب العصا حيّةً . وقال الثالث : برهاني أني أقرأ القرآن بين يديك من غير مصحف وقرأ ، فليت شعري[3] أي هذه البراهين أوضح . وقلبك بأيّها أشدّ تصديقاً ؟ فقال : بالذي قرأ القرآن ، فهو غاية البرهان إذ لا يخالجني فيه ريب ، أما نصّ أستاذه عليه ، ونصّ الكسائيّ على أستاذه ، فيُتصوّر أن تقع فيه أغاليط ، لا سيما عند طول الأسفار .

وأما قلب العصا حيّةً ، فلعله فعل ذلك بحيلة وتلبيس ، وإن لم يكن بتلبيس فغايته أنه فعل عجيب . ومن أين يلزم أن مَن قدر على فعل عجيب ينبغي أن يكون حافظاً للقرآن ؟ .

قلت : فبرهاني أنا أيضاً أني كما عرفْتُ هذه الموازين ، عرفْتُ وأفهمْتُ وأزلْتُ الشك عن قلبك في صحته ، فيلزمك الإيمان بإمامتي ، كما إذا تعلّمْتَ الحساب وعلمته من أستاذ ، فإنه إذا علّمك الحساب حصل لك علم بالحساب ، وعلم آخر ضروري بأن أستاذك محاسب وعالم بالحساب ، فقد علمت من تعليمه علمه وصحة دعواه أيضاً بأنه محاسب ، كذلك آمنْتُ أنا بصدق محمد ﷺ وصدق موسى عليه السلام ، لا بشقّ القمر ، ولا بقلب العصا حيّة ، فإن ذلك يتطرق

(١) ونصّ الحديث إليه : رفعه وأسنده .
(٢) الكسائيّ : علي بن حمزة توفي عام ١٨٩ هـ ، إمام في اللغة والنحو والقراءة . وهو مؤدب الخليفة الرشيد العباسي وابنه الأمين .
(٣) ليت شعري : ليتني أشعر وأعلم .

إليه التباس كثير فلا يوثق به ، بل مَنْ يؤمن بقلب العصا حيّة[1] وثعباناً يكفر بخوار العجل كفر السّامريّ[2] ، فإن التعارض في عالم الحسّ والشهادة كثير جداً . لكني[3] تعلمت الموازين من القرآن ، ثم وزنت بها جميع المعارف الإلهية بل أحوال المعاد وعذاب أهل الفجور . وثواب أهل الطاعة كما ذكرته في كتاب (جواهر القرآن) فوجدت جميعها موافقة[4] لما في القرآن ولما في الأخبار ، فتيقنْتُ أن محمداً ﷺ صادق ، وأن القرآن حق ، وفعلت كما قال علي رضي الله عنه إذ قال : (لا يُعرف الحق بالرجال ، اعرف الحقّ تعرف أهله) . فكانت معرفتي بصدق النبي[5] عليه السلام ضرورية ، كمعرفتك إذا رأيت رجلاً غريباً يناظر في مسألة من مسائل الفقه ويحسن فيها ، ويأتي بالفقه الصحيح الصريح ، فإنك لا تتمارى[6] في أنه فقيه ، ويقينك الحاصل به أوضح من اليقين الحاصل لو قلب العصا ثعباناً ، لأن ذلك يتطرّق[7] إليه احتمال السّحر والتلبيس والطّلّسْم[8] وغيره (إلى أن ينكشف عنه)[9] ويحصل به إيمان ضعيف وهو إيمان العوامّ والمتكلّمين ، فأما إيمان أرباب المشاهدة الناظرين من مشكاة الربوبية كذلك تكون .

فقال : فأنا أيضاً أشتهي أن أعرف النبي ﷺ كما عرفتَهُ ، وقد ذكرت أن

(١) زيادة من (ب) .
(٢) السامريّ : الذي زيّن عبادة العجل لبني إسرائيل في غياب موسى عليه السلام .
(٣) في (ب) لكن .
(٤) في (ب) موافقاً .
(٥) في (ب) الرسول .
(٦) تمارى في الخبر : شكّ فيه وتردّد .
(٧) في (ب) قد يتطرق .
(٨) الطّلّسْم : نقوش تنقش على أجساد خاصة في أوقات مناسبة بكيفيات ملائمة لحوائج معلومة يزعمون أنها ترد الأذى . (ج) طلاسم .
(٩) ما بين قوسين ساقط من (أ) .

ذلك لا يُعرف إلا بأن توزن جميع المعارف الإلهية بهذا الميزان . وما يتّضح عندي أن جميع المعارف الدينية[1] يمكن وزنها بهذه الموازين ، فبمَ أعلم ذلك ؟ .

قلت : هيهات لا أدّعي أني أزن بها المعارف الدينية فقط ، بل أزن بها العلوم الحسابية والهندسية والطبية والفقهية والكلامية ، وكل علم حقيقي غير وضعي فإني أميّز حقه عن باطله بهذه الموازين . وكيف لا ؟ ! وهو القسطاس المستقيم والميزان الذي هو رفيق الكتاب والقرآن في قوله تعالى : ﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾[2] .

وأما معرفتك بقدرتي[3] على هذا فلا تحصل لا بنصّ ولا بقلب العصا ثعباناً ، ولكن تحصل بأن تستكشف ذلك تجربة وامتحاناً ، فمدّعي الفروسية لا ينكشف[4] صدقه حتى يركب فرساً يركض ميداناً ، فاسألني عما شئت من العلوم الدينية لأكشف الغطاء عن الحق فيه واحداً واحداً وأزنه بهذا الميزان وزناً يحصل لك العلم الضروري بأن الوزن صحيح ، وأن العلم المستفاد منه مستيقَنٌ ، وما لم تجرّب لا تعرف .

فقال : وهل يمكنك أن تعرّف جميع الحقائق والمعارف الإلهية جميعَ الخلق ، وترفع الاختلافات الواقعة بينهم ؟ قلت : هيهات لا أقدر عليه ، وهل كان إمامك المعصوم – إلى الآن – قد رفع الاختلافات[5] بين الخلق ، وأزال الإشكال عن القلوب ، بل الأنبياء متى رفعوا الخلاف ومتى قدروا عليه ؟ بل اختلاف الخلق

(١) في (ب) الإلهية .
(٢) الآية ٢٥ من سورة الحديد .
(٣) سقطت من (ب) .
(٤) في (ب) يكشف .
(٥) في (أ) الاختلاف .

حكم ضروري أزلي ﴿ ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربّك ولذلك خلقهم ﴾[1] أفأدّعي أن أعارض خلق الله وقضاءه الذي قضى به في الأزل ؟ أو يقدر إمامك أن يدّعي ذلك ، فإن كان يدّعيه فلِمَ ادّخره إلى الآن والدنيا طافحة بالاختلافات[2] ؟ وليت شعري رئيس الأئمة علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه كان سبب رفع الخلاف بين الخلق ، أو سبب تأسيس اختلافات لا تنقطع أبد الدهر ، (وسرمد العصر)[3] .

(١) الآية ١١٨ من سورة هود .
(٢) في (ب) الاختلاف .
(٣) ما بين قوسين زيادة من (ب) .

الباب التاسع

القول في طريق نجاة الخلق من ظلمات الاختلاف[1]

فقال : كيف نجاة الخلق من هذه الاختلافات ؟ قلت : إن أصغوا إليّ رفعت الاختلاف بينهم بكتاب الله تعالى ، ولكن لا حيلة في إصغائهم فإنهم لم يصغوا بأجمعهم إلى الأنبياء ، ولا إلى[2] إمامك فكيف يصغون إليّ ؟ وكيف يجتمعون على الإصغاء وقد حُكم عليهم – في الأزل – بأنهم لا يزالون مختلفين ولذلك خلقهم ؟ وكون الخلاف بينهم ضرورياً تعرفه من كتاب (جواب مفصل الخلاف) وهو الفصول الاثنا عشر .

فقال : ولو أصغَوا كيف كنت تفعل ؟ قلت : كنت أعاملهم بآية واحدة من كتاب الله تعالى إذ قال : ﴿ وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ﴾[3] وإنما أنزل هذه الثلاث لأن الناس ثلاثة أصناف : وكلّ واحد من الكتاب والحديد والميزان علاج قوم . قال : فمن هم وكيف علاجهم ؟ قلت : الناس ثلاثة أصناف : (عوامّ) هم أهل السلامة وهم البُله أهل الجنة و (خواصّ) وهم أهل الذكاء والبصيرة ، ويتولد بينهم طائفة هم (أهل الجدل والشغب) يتّبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة .

(١) معظم هذا العنوان ساقط من (ب) .
(٢) زيادة من (ب) .
(٣) الآية ٢٥ من سورة الحديد .

أما الخواص فإني أعالجهم بأن أعلمهم الموازين القسط وكيفية الوزن بها ، فيرتفع الخلاف بينهم على قرب ، وهؤلاء قوم اجتمع فيهم ثلاث خصال : (إحداها) القريحة[1] النافذة والفطنة[2] القوية وهذه عطيّة فطرية وغريزة[3] جبليّة لا يمكن كسبها . (والثانية) خلوّ باطنهم عن تقليد وتعصب لمذهب موروث ومسموع ، فإن المقلِّد لا يصغي ، والبليد – وإن أصغى – لا يفهم . (والثالثة) أن يعتقد فيّ أني من أهل البصيرة بالميزان ؛ فلا هداية إلا بعد الإيمان ، ومن لم يؤمن بأنك تعرف الحساب لا يمكنه أن يتعلم منك .

(والصنف الثاني) البُله : وهم جميع العوامّ ، وهؤلاء هم الذين ليس لهم فطنة لفهم الحقائق ، وإن كانت فيهم فِطنة فطريّة ، فليس لهم داعية الطلب ، بل شغلتهم الصناعات والحرف ، وليس فيهم أيضاً داعيةُ الجدل وتحذلُق[4] المتكايسين[5] في الخوض في العلم مع قصور الفهم عنه . فهؤلاء لا يختلفون ولكن يتحيّرون[6] بين الأئمة المختلفين ، فأدعو هؤلاء إلى الله تعالى بالموعظة ، كما أدعو أهل البصيرة بالحكمة ، وأدعو أهل الشغب[7] بالمجادلة .

وقد جمع الله سبحانه هذه الثلاثة في آية واحدة كما تلوته عليك أولاً[8] ، فأقول لهم ما قاله رسول الله ﷺ لأعرابي جاءه وقال : علّمني من غرائب العلم ،

(١) القريحة من الإنسان : طبيعته التي جبل عليها .
(٢) الفطنة : الحذق والمهارة .
(٣) الغريزة : ملكة تصدر عنها صفات ذاتية إلا أن للاعتياد مدخلاً فيها دون غيرها .
(٤) التحذلق : ادعاء الإنسان أكثر مما عنده من المهارة في العمل .
(٥) التكايس : إظهار الكيْس (الجود والظرف – أو العقل) .
(٦) في (ب) يتحيّرون .
(٧) الشّغب : تهييج الشرّ ، وإثارة الفتن .
(٨) إشارة إلى الآية الكريمة ﴿ وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ﴾ – الآية .

فعلم الرسول ﷺ أنه ليس أهلاً لذلك ، فقال : وماذا علمت في رأس العلم ؟ أي الإيمان والتقوى والاستعداد للآخرة ، اذهب فأحكمْ[1] رأس العلم ثم ارجع إليّ لأعلمك من غرائبه . فأقول للعاميّ : ليس الخوض في الاختلافات من علمك[2] ، فاحذر وإياك أن تخوض أو تصغي إليه فتهلك ، فإنك إذا صرفت عمرك في صناعة الصياغة لم تكن من أهل الحياكة . وقد صرفْتَ عمرك في غير العلم فكيف تكون أهلاً للخوض فيه ؟ فإيّاك ثم إياك أن تهلك نفسك ، فكل كبيرة تجري على العاميّ أهونُ من أن يخوض في العلم فيكفرَ من حيث لا يدري .

فإن قال : لا بدّ من دين أعتقده وأعمل به لأصل به إلى المغفرة والناس مختلفون في الأديان ، فأيّ دين تأمرني أن آخذ أو أعوّل[3] عليه ؟ فأقول : للدين أصول وفروع والاختلاف إنما يقع فيهما . أما الأصول فليس عليك أن تعتقد فيها[4] إلا ما في القرآن ، فإن الله تعالى لم يستر عن عباده صفاتِهِ وأسماءه ، فعليك أن تعتقد أن لا إله إلا الله ، وأن الله حيّ عالم قادر سميع بصير جبّار متكبّر قُدّوس ليس كمثله شيء ، إلى جميع ما ورد في القرآن واتفق عليه الأئمة ، فذلك كافٍ في صحة الدين ، وإن تشابه عليك فقلْ : آمنّا به كلٌّ من عند ربنا ، واعتقدْ كلّ ما ورد في إثبات الصفات ونفيها على غاية التعظيم والتقديس ، مع نفي المماثلة واعتقاد أنه ليس كمثله شيء ، وبعد هذا لا تلتفتْ إلى القيل والقال ، فإنك غير مأمور ولا هو على حدّ طاقتك . فإن أخذ يتحذلق ويقول : قد علمت من القرآن أن الله عالم ، ولكني لا أعلم أنه عالم بالذات أو بعلم زائد عليه ، وقد اختلف

(١) أحكم الأمر : أتقنه .
(٢) في (ب) غشّك : بمعنى طلبك .
(٣) عوّل على فلان : استعان به واعتمد عليه .
(٤) ساقطة من (ب) .

فيه الأشعريّة[1] والمعتزلة[2] ، فقد خرج بهذا عن حدّ العوام ؛ إذ العاميّ لا يلتفت قلبه إلى مثل هذا ما لم يحرّكه شيطان الجدل ، فإن الله تعالى لا يهلك قوماً حتى يؤتيهم الجدل ، كذا ورد في الخبر . وإذا التحق بأهل الجدل فسأذكر علاجهم .

هذا ما أعظه به في الأصول وهو الحوالة على كتاب الله ، فإن الله أنزل الكتاب والميزان والحديد ، وهؤلاء أهل الحوالة على الكتاب .

وأما الفروع فأقول : لا يشتغلْ قلبك بمواقع الخلاف ما لم تفرغ من جميع المتفق عليه ، فقد اتفقت الأمة على أن زاد الآخرة هو التقوى والورع ، وأن الكسب الحرام والمال الحرام والغيبة والنميمة والزّنى والسرقة والخيانة وغير ذلك من المحظورات حرام ، والفرائض كلها واجبة ، فإن فرغْتَ من جميعها علمتك طريق الخلاص من الخلاف . فإن هو طالبني بها[3] قبل الفراغ من هذا كلّه فهو جدليّ وليس بعاميّ ، ومتى يفرغ العامي من هذا إلى مواضع الخلاف ؟ أفرأيت رفقاءك قد فرغوا من جميع هذا ثم أخذ أشكال الخلاف بمختنقهم ؟ هيهات ! ما أشبّهُ ضعف عقولهم في ضلالهم إلا بعقل مريضٍ به مرضٌ أشرف منه على الموت وله علاج متفق عليه بين الأطباء وهو يقول : قد اختلف الأطباء في بعض الأدوية أنها حارّة أو باردة ، وربما افتقرت إليه يوماً فأنا لا[4] أعالج نفسي حتى أجد من يعلمني رفع الخلاف فيه .

نعم لو رأيت صالحاً قد فرغ من حدود التقوى كلها وقال : هو ذا يشكل

(١) الأشعرية : فرقة من المتكلمين ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري ، يخالفون المعتزلة في آرائهم .
(٢) المعتزلة : فرقة من المتكلمين ينفون القدر ، ويخالفون أهل السنة في بعض العقائد ، على رأسهم واصل ابن عطاء الذي اعتزل بأصحابه حلْقة الحسن البصري .
(٣) ساقطة من (ب) .
(٤) ساقطة من (ب) .

علي مسائل فإني لا أدري ، أتوضأ من المسّ واللمسّ والقيء والرعاف وأنوي الصيام بالليل في رمضان أو بالنهار ؟ إلى غير ذلك فأقول له : إن كنت تطلب الأمان في طريق الآخرة ، فاسلك سبيل[1] الاحتياط وخذ بما يتفق عليه الجميع . فتوضّأ من كل ما فيه خلاف ، فإن مَن لا يوجبه يستحبّه ، وانوِ بالليل في رمضان فإن من لا يوجبه يستحبّه ، فإن قال : هو ذا ينقل عليّ الاحتياط ، أو تعرض لي مسائل تدور بين النفي والإثبات ، فلا أدري أأقنت في الصبح أم لا ؟ وأجهر بالتسمية أم لا ؟ فأقول له : الآن اجتهد مع نفسك وانظر أيّ الأئمة أفضل عندك وصوابه أغلب[2] على قلبك ، كما لو كنت مريضاً وفي البلد أطباء فإنك تراجع بعض الأطباء باجتهادك لا بهواك وطبعك ، فيكفيك مثل ذلك الاجتهاد . فمن غلب على ظنك أنه الأفضل فاتّبعه فإن أصاب فيما قال عند الله فله ولك أجران ، وإن أخطأ (عند الله)[3] فله ولك أجر واحد ، ولذلك قال ﷺ : « من اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد »[4] وردّ الله تعالى الأمر إلى أهل الاجتهاد وقال : ﴿ لَعِلِمَه الذين يستنبطونه منهم ﴾[5] وارتضى الاجتهاد لأهله فقال ﷺ لمعاذ : « بمَ تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد برأيي » قال ذلك قبل أن أمره به ، وأذن له فيه فقال ﷺ : « الحمد لله الذي وفّق رسولَ رسولِ الله لما يرضاه رسول الله » . ففُهم من ذلك أنه رضي به رسول الله ﷺ من معاذ

(١) في (أ) سبل .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) ساقطة من (ب) .
(٤) رواه ... .
(٥) الآية ٨٣ من سورة النساء .

وغيره . كما قال الأعرابي : هلكْتُ وأهلكْتُ ، واقعت أهلي[1] في نهار[2] رمضان ، فقال : أعتقْ رقبةً ففُهم أن التركي والهندي لو جامع أيضاً لزمه الإعتاق . وهذا لأن الخلق ما كُلّفوا الصواب عند الله ، فإن ذلك غير مقدور ، ولا تكليفَ بما لا يُطاق ، بل كُلّفوا بما يظنونه[3] صواباً ، كما لم يُكلّفوا الصلاة بثوب طاهر قطعاً بل بثوب يظنّون أنه طاهر ، فلو تذكروا نجاسته لم يلزمهم القضاء ؛ إذ نزع رسول الله ﷺ نعله في أثناء الصلاة لما أنبأه جبريل عليه السلام أن عليه قذراً ، ولم يُعد الصلاة ولم يستأنف . وكذلك المسافر[4] لم يكلّف أن يصلي إلى القبلة ، بل إلى جهة يظن أنها القبلة بالاستدلال بالجبال والكواكب والشمس ، فإن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد . ولم يُكلّفوا أداء الزكاة إلى الفقير[5] ، بل إلى من ظنّوا فقره لأن ذلك لا يُعرف باطنه . ولم يُكلّف القضاة في سفك الدماء وإباحة الفروج طلب شهود يعلمون صدقهم ، بل من يُظنّ صدقُهم . وإذا جاز[6] سفك دم بظنّ يحتمل الخطأ – وهو ظن صدق الشهود – فلِمَ لا تجوز بظن شهادةُ الأدلة عند الاجتهاد ؟ وليت شعري ماذا يقول رفقاؤك في هذا ؟ أيقولون إذا أشكل عليه القبلة يؤخر الصلاة حتى يسافر إلى الإمام ويسأله ، أو يكلفه الإصابة التي لا يطيقها ، أو يقول : اجتهد وهو لا يمكنه الاجتهاد ، إذ لا يعرف أدلة القبلة وكيفية الاستدلال بالكواكب والجبال والرياح ؟ .

(١) في (ب) امرأتي .
(٢) زيادة من (ب) .
(٣) في (أ) ما يطيقونه .
(٤) ساقطة من (أ) .
(٥) ساقطة من (أ) .
(٦) في (ب) إلى فقير .
(٧) ساقطة من (أ) .

قال : لا أشك في أنه يأذن له في الاجتهاد ، ثم لا يؤثمه إذ بذل كنه[1] مجهوده ، وإن أخطأ وصلّى إلى غير القبلة . قلت[2] : فإذا كان من جعل القبلة خلفه معذوراً مأجوراً فلِمَ يبعد أن يكون من أخطأ في سائر الاجتهادات معذوراً ؟ والمجتهدون ومقلدوهم كلهم معذورون ، بعضهم مصيبون ما عند الله ، وبعضهم يشاركون المصيبين في أحد الأجرين ، فمناصبهم متقاربة وليس لهم أن يتعاندوا وأن يتعصب بعضهم مع بعض ، لا سيما والمصيب لا يتعيّن ، وكل واحد منهم يظن أنه مصيب ؛ كما لو اجتهد مسافران في القبلة واختلفا في الاجتهاد ، فحقهما أن يصلي كل واحد منهما إلى الجهة التي غلبت على ظنه ، وأن يكُفّ إنكاره واعتراضه على صاحبه ، لأنه لم يُكلف إلا استقبال[3] موجب ظنه . أما استقبال عين القبلة عند الله فلا يقدر عليه .

وكذلك كان معاذ في اليمن يجتهد لا على اعتقاد أنه لا يُتصوّر منه الخطأ ، لكن على اعتقاد أنه إن أخطأ كان معذوراً . وهذا لأن الأمور الوضعية الشرعية التي يُتصوّر أن تختلف فيها الشرائع يقرب فيها الشيء من نقيضه بعد كونه مظنوناً في سر الاستبصار[4] . وأمّا ما لا تتغير فيه الشرائع فليس فيها اختلاف . وحقيقة هذا الفصل تعرفه من أسرار اتباع السُّنّة ، وقد ذكرته في الأصل[5] العاشر من الأعمال الظاهرة في كتاب (جواهر القرآن) .

وأما (الصنف الثالث) وهم أهل الجدل ، فإني أدعوهم بالتلطّف إلى الحق ،

(١) كنه الشيء : جوهره وحقيقته .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) في (أ) استعمال .
(٤) الاستبصار : الاستبانة والوضوح .
(٥) في (ب) الفصل .

وأعني بالتلطف ألا أتعصّب عليهم ولا أعنّفهم لكن أرفق وأجادل بالأحسن ، فبذلك أمر الله تعالى رسوله ، ومعنى المجادلة بالأحسن : أن آخذ الأصول المسلّمة عند الجدليّ[1] ، وأستنتج منها الحق بالميزان المحقق على الوجه الذي أوردته في كتاب (الاقتصاد) وإلى ذلك الحدّ ، فإن لم يقنعه ذلك لتشوّفه بفطنته إلى مزيد كشف ، رقّيتُه إلى تعليم الموازين ، فإن لم يقنعه لبلادته[2] وإصراره على تعصّبه ولجاجه[3] وعناده ، عالجته بالحديد فإن الله تعالى جعل الحديد والميزان قريني الكتاب ليُفهم به أن جميع الخلائق لا يقومون بالقسط إلا بهذه الثلاث ، الكتاب للعوامّ ، والميزان للخواصّ ، والحديد الذي فيه بأس شديد للّذين يتبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، ولا يعلمون أن ذلك ليس من شأنهم ، وأنه إنما يعرف تأويله الله تعالى والراسخون في العلم دون أهل الجدل . وأعني بأهل الجدل : طائفة فيهم كياسة ترقّوا بها عن العوامّ ، لكن كياستهم ناقصة إذ كانت في الفطرة كاملة ، لكن في باطنهم خبث وعناد وتعصب وتقليد ، فذلك يمنعهم عن إدراك الحق ، وتكون هذه الصفات أكنّة على قلوبهم أن يفقهوه ، ولم تهلكهم إلا كياستهم الناقصة ؛ فإن الفطنة البتراء والكياسة الناقصة شرّ من البلاهة[4] بكثير .

وفي الخبر أن أكثر أهل الجنة البُله ، وأن عِلّيين لذوي الألباب ، ويخرج من جملة الفريقين الذين يجادلون في آيات الله وأولئك أصحاب النار .

ويزع[5] الله بالسلطان[6] ما لايزع بالقرآن ، وهؤلاء ينبغي أن يمنعوا من

(١) في (أ) أن آخذ الأصول التي يسلّمها الجدلي .
(٢) البلادة : ضعف الذكاء .
(٣) اللّجاجة : الإلحاح والعناد في الخصومة والتمادي فيها .
(٤) البلاهة : ضعف العقل وعجز الرأي وغلبة الغفلة (والأبله أيضاً : الذي غلبت عليه سلامة الصدر ، وهو المقصود من قول الرسول ﷺ) .
(٥) وزع الظالمَ عن ظلمه (يزعه) كفّه ومنعه وزجره .
(٦) في (ب) الشيطان . وهو خطأ واضح ، لعله سبق قلم .

الجدال بالسيف والسّنان ، كما فعل عمر رضي الله عنه إذ سأله رجل عن آيتين متشابهتين في القرآن ، فعلاه بالدّرّة . وكما قال مالك رضي الله عنه لما سئل عن الاستواء على العرش فقال : الاستواء حق والإيمان به واجب والكيفية مجهولة والسؤال عنه بدعة وحسم بذلك باب الجدل ، وكذلك فعل السلف كلهم . وفي فتح باب الجدل ضرر عظيم على عباد الله تعالى ، فهذا مذهبي في دعوة الناس إلى الحق ، وإخراجهم من ظلمات الضلال إلى نور الحق ، وذلك بأن دعوة الخواص بالحكمة وذلك بتعلّم الميزان ، حتى إذا تعلم الميزان القسط لم يقدر به على علم واحد بل على علوم كثيرة ؛ فإن مَن معه ميزان فيعرف به مقادير أعيان لا نهاية لها .

كذلك من معه (القسطاس المستقيم) فمعه الحكمة التي من أوتيها لم يُؤتَ خيراً واحداً بل أوتي خيراً كثيراً لا نهاية له . ولولا اشتمال القرآن على الموازين لما صحّ تسمية القرآن نوراً ، لأن النور ما يُبصر بنفسه ويبصر به غيره وهو نعت الميزان ، ولما صدق قوله : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين ﴾[1] . فإن جميع العلوم غير موجودة في القرآن بالتصريح ، ولكن موجودة فيه بالقوة لما فيه من الموازين القسط التي تفتح أبواب الحكمة التي لا نهاية لها ، فبهذا أدعو الخواصّ .

ودعوتُ العوام بالموعظة الحسنة بالإحالة على الكتاب والاقتصار على ما فيه من صفات الله تعالى ، ودعوت أهل الجدل بالمجادلة بالتي هي أحسن ، فإن أبى أعرضت عن مخاطبته وكففْتُ شره ببأس السلطان والحديد المُنزل مع الميزان . فليت شعري الآن يا رفيقي[2] بمَ يعالج إمامك هؤلاء الأصناف الثلاثة ، أيعلّم العوام فيكلفهم ما لا يفهمون ، ويخالف رسول الله ﷺ ، أو يخرج الجدال من دماغ المجادلين بالمُحاجّة ، ولم يقدر على ذلك رسول الله مع كثرة محاجّة الله تعالى

(١) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .
(٢) في (ب) يا رفيق .

في القرآن مع الكفار ؟ فما أعظم قدرة إمامك إذ صار[1] أقدر من الله تعالى ومن رسوله ! أو يدعو أهل البصيرة إلى تقليده وهم لا يقبلون قول الرسول ﷺ بالتقليد ، ولا يقنعون بقلب العصا ثعباناً بل يقولون : هو فعل غريب ، ولكن من أين يلزم منه صدق قائله وفي العالم من غرائب[2] السحر والطلسمات ما تتحيّر فيه العقول ؟ ولا يقوى على تمييز المعجزة عن السحر والطّلّسم إلا من عرف جميعها وجملة أنواعها ليعلم أن المعجزة خارج عنها ، كما عرف سحرة موسى إذ كانوا من أئمة السحرة ، ومن الذي يقوى على ذلك ؟ بل يريدون أن يعلموا صدقه من قوله ، كما يتعلم متعلم الحساب من نفس الحساب صدق أستاذه في قوله : إني حاسب[3] .

فهذه المعرفة اليقينية التي يقنع بها أولو الألباب والبصائر ولا يقنعون بغيرها البتّة . وهم إذا عرفوا بمثل هذا المنهاج صدق الرسول ﷺ وصدق القرآن ، وفهموا موازين القرآن كما ذكرت لك ، وأخذوا منه مفاتيح العلوم كلها مع الموازين كما ذكرته في كتاب (جواهر القرآن) فمن أين يحتاجون إلى إمامك[4] وما الذي حلّ من إشكالات الدين ؟ وعن ماذا كشف عن غوامضه ، قال الله تعالى : ﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ﴾[5] لكن هذا منهاجي في موازين العلوم ، فأرني ما اقتبسته من غوامض العلوم من إمامك إلى الآن .

فليس الغرض من الدعوة إلى المائدة مجرد الدعوة دون الأكل والتناول منها .

(١) في (ب) زيادة : على زعمك .
(٢) في (أ) غريب .
(٣) في (ب) محاسب .
(٤) في (أ) زيادة : المعصوم .
(٥) الآية ١١ من سورة لقمان .

وإني أراكم تدعون الناس إلى الإمام ثم أرى المستجيب بعد الإجابة على جهله الذي كان قبله . لم يحلّ الإمام له عقداً بل ربما عقد له حلّاً ، ولم تفده استجابته له علماً . بل ربما ازداد به طغياناً وجهلاً . فقال : قد طالت صحبتي مع رفقائي ولكن ما تعلمت منهم شيئاً إلا أنهم يقولون : عليك بمذهب التعليم ، وإياك الرأيَ والقياس فإنه متعارض مختلف . قلت : فمن الغرائب أن يدعو إلى التعليم ثم لا يشتغل بالتعليم ، فقل لهم : قد دعوتموني إلى التعليم[1] فاستجبت ، فعلّموني ما عندكم . فقال : ما أراهم يزيدون على هذا شيئاً . قلت : فإني قائل أيضاً بالتعليم وبالإمام وببطلان الرأي والقياس ، وأنا أزيدك على هذا ـ لو أطقْتَ ترك التقليد ـ تعليم غرائب العلوم وأسرار القرآن ، وأستخرج لك منه مفاتيح العلوم كلها ، كما استخرجت منه موازين العلوم كلها على ما أشرت إلى كيفية انشعاب العلوم في كتاب (جواهر القرآن) ، لكني لست أدعو إلى إمام سوى محمد ﷺ ، ولا إلى كتاب سوى القرآن ، فمنه أستخرج جميع أسرار العلوم ، وبرهاني على ذلك لساني وبياني وعليك إن شككْتَ تجربتي وامتحاني ، أفتراني أولى بأن يُتعلّم مني من رفقائك أم لا ؟ .

(١) زيادة من (أ) .

الباب العاشر

القول في تصوير الرأي والقياس وإظهار بطلانهما[1]

فقال : أما الانقطاع عن الرفقاء والتعلّم[2] منك ، فربما يمنعني منه ما حكيته لك من وصية والدتي[3] حين كانت تموت ، ولكن أشتهي أن تكشف عن وجه فساد الرأي والقياس ، فإني أظنك تستضعف عقلي وتلبّس عليّ ، فتسمي الرأي والقياس ميزاناً ، وتتلو عليّ وفق ذلك قرآناً ، وأظن أنه بعينه القياس الذي يدعيه أصحابك . قلت : هيهات فها أنا أشرح لك ما أريده وأرادوه بالرأي والقياس .

أما الرأي فمثاله : قول المعتزلة : يجب على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده ، وإذا طولبوا بتحقيقه لم يرجعوا إلى شيء ، إلا أنه رأي استحسنوه بعقولهم من مقايسة الخالق على الخلق وتشبيه حكمته بحكمتهم . ومستحسنات العقول هي الرأي الذي لا أرى التعويل عليه ، فإنه ينتج نتائج تشهد موازين القرآن بفسادها كهذه المقالة فإني إذا وزنتها بميزان التلازم قلت : لو كان الأصلح واجباً على الله تعالى لفعله . ومعلوم أنه لم يفعله ، فدلّ على أنه[4] غير واجب فإنه لا يترك الواجب . فإن قيل : سلّمنا أنه لو كان واجباً لفعله ، ولكن لا نسلّم أنه لم يفعله فأقول : لو فعل الأصلح لخلقهم في الجنة وتركهم فيها ، فإن ذلك أصلح لهم . ومعلوم

(١) هذا العنوان ساقط من (ب) .
(٢) في (ب) والتعليم .
(٣) في (أ) والدي .
(٤) ساقطة من (أ) .

أنه لم يفعل ذلك فدلّ على أنه لم يفعل الأصلح ، وهذا أيضاً[1] نتيجة من ميزان التلازم . والآن الخصم بين أن ينكر ويقول : تركهم في الجنة ليس أصلح فنشاهد كذبه ، أو يقول : كان الأصلح لهم أن يخرجوا إلى الدنيا[2] دار البلايا ويعرضهم للخطايا ، ثم يقول لآدم يوم يكشف عن الخطايا : أخرجْ يا آدم بعث النار ، فيقول : كم ؟ فيقول من كل ألف تسعمئة وتسعة وتسعين كما ورد في الخبر الصحيح[3] فيزعم أن ذلك أصلح من خلقهم في الجنة وتركهم فيها ، لأن نعيمهم إذ ذاك لا يكون بسعيهم واستحقاقهم فتعظم المنّة عليهم ـ والمنّة ثقيلة : وإذا سمعوا وأطاعوا كان ما أخذوه جزاء وأجرة لا منّة فيها . وأنا أنزّه سمعك ولساني عن حكاية مثل هذا الكلام فضلاً عن الجواب عنه . فانظر فيه لترى قبائح نتيجة الرأي كيف . وأنت تعلم أن الله تعالى يقول : ﴿ الصّبيان إذا ماتوا في منزل من الجنة دون منازل البالغين المطيعين ﴾[4] فإذا قالوا : إهنا أنت لا تبخل بالأصلح ، والأصلح لنا أن تبلّغنا درجتهم فيقول الله تعالى ـ عند المعتزلة ـ : كيف أبلغكم درجتهم وقد بلغوا وتعبوا وأطاعوا ، وأنتم متُّم صبياناً ؟ فيقولون : أنت أمّتنا فحرمتنا طول المقام في الدنيا ومعالي الدرجات في الآخرة ، فكان الأصلح لنا ألّا تميتنا فلِمَ أمتّنا ؟ فيقول الله تعالى ـ على رأي المعتزلة ـ : ﴿ إني علمت أنكم لو بلغتم لكفرتم واستحققتم النار خالدين فيها ، فعلمت أن الأصلح لكم الموت في الصّبا . فعند هذا[5] ينادي الكفار البالغون من دركات النار يصطرخون[6] ويقولون : أما علمْتَ أنا إذا بلغنا

(١) ساقطة من (ب) .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) تخريج الحديث : قطعة من حديث رواه البخاري رقم (٤٧٤١) ومسلم رقم (٢٢٢) .
(٤) تخريج الحديث : لم أجده بعد .
(٥) في (أ) وعندها .
(٦) اصطرخ : صاح واستغاث .

كفرنا ، فهلّا أمتّنا في الصّبا فإنا راضون بعُشر درجات الصبيان . وعند هذا لا يبقى للمعتزلي جواب (يجيب به)[1] عن الله تعالى ، فتكون الحجّة للكفار على الله سبحانه تعالى عن قول الظالمين علوّاً كبيراً .

نعم لفعل الأصلح سرّ يُستمدّ من معرفة سرّ الله في القدر ، ولكن المعتزلي لا ينظر من ذلك الأصل ، فإنه لا يطّلع ببضاعة الكلام على ذلك السرّ ، فمن هذا يخبط فيه خبط عشواء[2] واضطربت عليه الآراء ، فهذا مثال الرأي الباطل عندي .

وأما مثال القياس : فهو إثبات الحكم في شيء بالقياس على غيره . كقول المجسّمة : إن الله ـ تعالى عن قولهم ـ جسم . قلنا : لِمَ ؟ قالوا : لأنه فاعل صانع ، فكان جسماً قياساً على سائر الصّناع والفاعلين . وهذا هو القياس الباطل لأنا نقول : لِمَ قلتم : إن الفاعل كان جسماً لأنه فاعل وذلك لا يقدر على إظهاره مهما وزن بميزان القرآن ، فإن ميزانه هو الميزان الأكبر من موازين التعادل . وصورة وزنه أن يقال : كلّ فاعل جسم ، والبارىء تعالى فاعل قادر فهو جسم . فنقول : نسلّم أن البارىء تعالى فاعل ، ولكن لا نسلّم الأصل الأول ، وهو أن كل فاعل جسم . فمن أين عرفتم ذلك ؟ وعند هذا لا يبقى لهم إلا الاعتصام بالاستقراء أو القسمة المنتشرة ، وكلاهما لا حجة فيهما .

أما الاستقراء فهو أن يقول : تصفحت[3] الفاعلين من حائك وحجّام وإسكاف وخياط ونجار وفلان وفلان فوجدتهم كلّهم أجساماً فعلمت[4] أن كل فاعل

(١) ما بين قوسين زيادة من (ب) .
(٢) يقال : هو يخبط خبط عشواء أي : يعمل على غير هدى ورأي عشوائي : ما يكون على غير هدى .
(٣) في (ب) تصفحنا ، وتصفّح الكتاب ونحوه : نظر في صفحاته وتأمله .
(٤) في (ب) فعلمنا .

جسم ، فيقال له : تصفّحت كل الفاعلين أو شذّ عنك فاعل ؟ فإن قال : تصفحت البعض فلا يلزم منه الحكم على الكلّ ، وإن قال : تصفّحت الكلّ فلا نسلّم له ، فليس كل الفاعلين معلوماً عنده . كيف ؟ وهو تصفّح في جملة ذلك فاعل السموات والأرض ؟ فإن لم يتصفح فلم يتصفّح الكلّ بل البعض ، وإن تصفّح فهل وجده جسماً ؟ فإن قال : نعم . فيقال له : فإذا وجدت ذلك في مقدمة قياسك ، فكيف جعلته أصلاً تستدلّ به عليه ؟ فجعلت نفس وجدانك[1] دليل ما وجدته وهذا خطأ . بل ما هو في تصفحه إلا كمن يتصفح الفرس والإبل والفيل والحشرات والطيور ، فيراها تمشي برجل ، (وهو لم ير الحيّة والدود فيحكم بأن كل حيوان يمشي برجل)[2] . وكمن يتصفح الحيوانات فيراها عند المضغ يحرك جميعها الفك الأسفل ، فيحكم بأن كل حيوان يحرك عند المضغ الفكّ الأسفل ، وهو لم يرَ التمساح وأنه يحرك الأعلى ، وهذا لأنه يجوز أن يكون ألف شخص من جنس واحد على[3] حكم ، ويخالف الألفَ واحدٌ ، فهذا لا يفيد برد اليقين فهو القياس الباطل .

وأما اعتصامه بالقسمة المنتشرة فكقوله : سبرْتُ[4] أوصاف الفاعلين فكانوا أجساماً لكونهم فاعلين أو لكونهم موجودين أو كيت وكيت ، ثم يبطل جميع الأقسام ، فيقول : فيلزم من هذا أنهم أجسام لكونهم فاعلين ، وهذه هي القسمة المنتشرة التي بها يزن الشيطان مقاييسه وقد ذكرنا بطلانها . فقال : أظن أنه إذا بطل سائر الأقسام تعيّن القسم الذي أراده ، وأرى هذا برهاناً قوياً ، عليه تعويلُ أكثر المتكلمين في عقائدهم ، فإنهم يقولون في مسألة رؤية الباري تعالى : مرئيٌّ

(١) وجد مطلوبه ، وَجداً .. ووجداناً : أدركه .
(٢) ما بين قوسين ساقط من (ب) .
(٣) في (ب) عند .
(٤) سبر الأمر : جرّبه واختبره .

لأن العالم مرئيٌ ، وباطل أن يقال : إنه مرئيٌ لأنه ذو بياض ، لأن الأسود يُرى ، وباطل أن يُرى لكونه جوهراً ، لأن العَرَض يُرى ، وباطل أن يكون عرضاً لأن الجوهر يُرى . وإذا بطلت الأقسام بقي أنه يُرى لكونه موجوداً ، فأريد أن تكشف لي عن فساد هذا الميزان كشفاً ظاهراً[1] لا أشك فيه ، قلت : فأنا أورد لك مثالاً حقاً ، استُنتج من قياس باطل ، وأكشف الغطاء عنه فأقول : قولنا العالَمُ حادث[2] حق ، لكن قول القائل : إنه حادث لأنه مصوّر قياساً على البيت وسائر الأبنية المصورة قول باطل لا يفيد العلم بحدوث العالم ؛ إذ يقال ميزانه الحق أن يقال : كل مصوّر حادث ، والعالم مصوّر ، فيلزم أنه حادث . والأصل الآخر مسلّم ، لكن قولك : كلّ[3] مصور حادث لا يسلّمه الخصم ، وعند هذا يعدل إلى الاستقراء فيقول : استقريْتُ كل مصور فوجدته حادثاً كالبيت والقدح والقميص وكيت وكيت ، وقد عرفْتَ فساد هذا . وقد يرجع إلى السّبر فيقول : البيت حادث فنسبر أوصافه وهو أنه جسم وقائم بنفسه وموجود ومصوّر ، فهذه أربع صفات وقد بطل تعليله بكونه جسماً وقائماً بنفسه وموجوداً ، فثبت أنه معلّل بكونه مصوراً وهو الرابع ، فيقال له : هذا باطل من وجوه كثيرة أذكر منها أربعة : (الأول) أنه إن سلّم لك بطلان الثلاث فلا تثبت العلة التي طلبتها ، فلعل الحكم معلّل بعلّة قاصرة غير عامة ولا متعدّية ككونه مثلاً بيتاً ، فإن ثبت كون البيت غير محدث أيضاً ، فلعل الحكم معلّل بالمعنى القاصر على ما ظهر كونه حادثاً ، إذ يمكن تقدير وصف خاص يجمع الجميع ولا يتعدّى . (الثاني) إنما يصح هذا إذا تمّ السبر على الاستقصاء بحيث لا يُتصوّر أن يشذّ منه قسم (وإذا لم يكن حاصراً

(١) زيادة من (ب) .
(٢) في (أ) محدث .
(٣) ساقطة من (ب) .

بين النفي والإثبات دائراً تصوّر أن يشذّ منه قسم)[1] وليس الاستقصاء الحاصر أمراً هيناً ، والغالب أنه لا يهتم به المتكلمون والفقهاء بل يقولون : إن كان فيه قسم آخر فأبرزْه ، وربما قال الآخر : لا يلزمني إبرازه وطال اللّجاج فيه ، وربما استدل القايس وقال : لو كان فيه قسم آخر لعرفناه ولعرفْته ، فعدم معرفتنا يدلّ على نفي قسم آخر ؛ إذ عدم رؤيتنا الفيل في مجلسنا يدل على نفي الفيل ، ولا يدري هذا المسكين أنا لم نعهد قطّ فيلاً حاضراً لم نره ثم رأيناه ، وكم رأينا معاني حاضرة عجزنا جميعاً عن إدراكها ثم تنبهنا لها بعد مدة ، فلعلّ فيه قسماً قد شذّ عنا لسنا ننتبه له الآن ، وربما لم نتنبّه طول أعمارنا[2] . (الثالث) أنا وإن سلّمنا الحصر فلا يلزم بإبطال ثلاثة ثبوت رابع ، بل التركيبات التي تحصل من أربع تزيد على عشرة وعشرين ؛ إذ يُحتمل أن تكون العلّة آحاد هذه الأربعة أو اثنين منها أو ثلاثة منها ، ثم لا يتعيّن الاثنان منها ولا الثلاثة ، بل يتصور أن تكون العلة كونه موجوداً ، أو جسماً ، أو موجوداً ، أو قائماً بنفسه ، أو موجوداً وبيتاً ، أو بيتاً ومصوّراً ، أو بيتاً وقائماً بنفسه ، أو بيتاً وجسماً مصوّراً ، أو جسماً وقائماً بنفسه ، أو جسماً وموجوداً ، أو قائماً بنفسه وموجوداً ، فهذه بعض تركيبات الاثنين ، فقس على هذه التركيبات من الثلاث ، واعلم أن الأحكام تتوقف على وجود أسباب كثيرة مجتمعة ، فليس يُرى الشيء لكون الرائي ذا عين ، إذ لا يرى بالليل ، ولا لاستنارة المرئي بالشمس إذ لا يرى الأعمى ، ولا لهما جميعاً إذ لا يرى الهواء ، ولكن لجملة ذلك مع كون المرئي متلوّناً وأمور أخر . هذا حكم الوجود ، أما حكم الرؤية في الآخرة فحديث آخر . (الرابع) أنه إن سلم الاستقصاء ، وسلم الحصر في أربعة وتركنا التركيب[3] ، فإثبات ثلاثة لا يوجب

(١) ما بين قوسين ساقط من (ب) .
(٢) في (ب) عمرنا .
(٣) في (أ) الترتيب .

تعلق الحكم بالرابع مطلقاً ، بل بانحصار الحكم في الرابع . ولعلّ الرابع ينقسم إلى قسمين والحكم يتعلق بأحدهما ، أرأيت لو قسّم أولاً وقال : إما كونه جسماً أو موجوداً أو قائماً بنفسه أو مصوّراً ـ مثلاً ـ بصورة مربعة ، أو مصوراً بصورة مدوّرة ، ثم أبطل الأقسام الثلاثة ، لم يتعلق الحكم بالصورة مطلقاً ، بل ربما اختص بصورة مخصوصة . فبسبب الغفلة عن مثل[1] هذه الدقائق تخبّط المتكلّمون وكثر نزاعهم ، إذ تمسّكوا بالرأي والقياس وذلك لا يفيد برد اليقين ، بل يصلح للأقيسة الفقهية الظنّية ، ولإمالة قلوب العوام إلى صوب الصواب . والحق فإنه لا يمتدّ فكرهم إلى الاحتمالات البعيدة ، بل ينجزم اعتقادهم بأسباب ضعيفة ، أما ترى العامي الذي[2] به صداع يقول له غيره : استعمل ماء الورد فإنه كان فيّ صداع فاستعملته فانتفعت به ، كأنه يقول : هذا صداع فينفعه ماء الورد قياساً على صداعي ، فيميل قلب المريض إليه فيستعمله ولا يقول له : أثبت أولاً أن ماء الورد يصلح لكل صداع كان من البرد أو من الحرارة أو من أبخرة المعدة وأنواع الصداع كثيرة ، أو أثبت أن صداعي كصداعك ومزاجي كمزاجك وسنّي كسنّك وصناعتي كصناعتك وأحوالي كأحوالك ، فإن جميع ذلك يختلف به العلاج ، فإن طلب هذه الأمور ليس من شأن العوام لأنهم لا يتشوّفون[3] إليها ، ولا من شأن المتكلمين لأنهم ـ وإن تشوّفوا إليها على خلاف العوام ـ فلا يهتدون إلى الطرق المفيدة برد اليقين ، وإنما هي من شِنْشِنة[4] قوم عرفوها من أحمد ﷺ ، وهم قوم اهتدوا بنور الله إلى ضياء القرآن ، فأخذوا منه الميزان القسطَ والقسطاسَ المستقيم ،

(١) ساقطة من (ب) .
(٢) ساقطة من (ب) .
(٣) تشوّف فلان إلى الشيء : تطلع إليه ونظر وطمح بصره إليه .
(٤) الشِّنْشنة : الطبيعة والسجية ، والعادة الغالبة .

فأصبحوا قوّامين لله بالقسط . فقال : الآن هو ذا يلوح لي مخايل[1] الحقّ وتباشيره من كلامك ، فهل تأذن لي في أن أتّبعَكَ على أن تعلّمني مما عُلّمت رشداً ؟ قلت : هيهات إنك لن تستطيع معي صبراً ، وكيف تصبر على ما لم تُحطْ به خُبراً ؟ قال : ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً ، قلت : أتظن أني نسيت اتّعاظك بنصيحة رفقائك ووالدتك وما ينبض عليك عرق من عروق التقليد ، فلا تصلح لصحبتي ولا أصلح لصحبتك ، فاذهب عني فهذا فراق بيني وبينك ، فإني مشغول بتقويم نفسي عن تقويمك ، وبالتّعلّم من القرآن عن تعليمك ، فلا تراني بعد هذا ولا أراك ، ولا تتّسع أوقاتي لأكثر من هذا لإصلاح الفاسد ، والضرب في الحديد البارد . وقد نصحت لكم ولكن لا تحبّون الناصحين ، والحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين (وآله الأخيار أجمعين)[2] .

فهاكم إخواني قصتي مع رفيقي تلوتها عليكم بعُجرها[3] وبُجَرِها[4] . لتقضوا منها العجب ، وتنتفعوا في تضاعيف هذه المحادثات[5] بالتّفطّن لأمور هي أجلّ من تقويم مذهب التعليم ، فلم يكن ذلك من غرضي ولكن إياكِ أعني فاسمعي يا جارة[6] ! والتماسي من المخلصين قبول معذرتي عند مطالعة هذه المحادثات فيما أثرته في المذاهب من العقد والتحليل ، وأبدعته في الأساميّ من التغيير والتبديل ، واخترعته في المعاني من التّخييل والتمثيل ، فلي[7] تحت كل واحد غَرض صحيح وسرٌّ عند

(١) المخايل : مفردها المَخيلة : موضع الظن ومنه : (بدت عليه مخايل النجابة) أي دلائلها .
(٢) ما بين قوسين زيادة من (ب) .
(٣ ــ ٤) العُجْرة : العقدة في الخشبة أو في عروق الجسد (ج) عُجَر يقال : ذكر عُجَرَه وبُجَرَه أي : عيوبه وأمره كله . والبُجَرة : العيب (ج) بُجَر .
(٥) في (أ) المجاذبات .
(٦) مثل يضرب لمن يتكلم بكلام ويقصد به غيره ، وهو في مجمع الأمثال ١/٥٠ ــ ٥١ وجمهرة الأمثال ص ٧ .
(٧) في (أ) فإن .

ذوي البصائر صريح . وإياكم أن تغيروا هذا النظام ، وتنتزعوا هذه المعاني من هذه الكسوة ، فقد علّمتكم كيف يوزن المعقول بالإسناد إلى المنقول ، لتكون القلوب فيها أسرع إلى القبول[1] . وإياكم أن تجعلوا المعقول أصلاً والمنقول تابعاً ورديفاً[2] ، فإن ذلك شنيع منفّر . وقد أمركم الله سبحانه بترك الشنيع والمجادلة بالأحسن . وإياكم أن تخالفوا الأمر فتهلكوا وتُهلكوا ، وتَضِلّوا وتُضلّوا .

وماذا تنفع وصيتي وقد اندرس[3] الحقّ ، وانكسر البشق[4] ، وانتشرت الشناعة[5] وطارت في الأقطار ، وصارت ضحكة في الأمصار ، فإن قوماً اتخذوا هذا القرآن مهجوراً ، وجعلوا التعليمات النبويّة هباءً[6] منثوراً . وكلّ ذلك من فضول[7] الجاهلين ودعواهم في نصرة الدين منصب العارفين ، وإن كثيراً ليُضلّون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمهتدين .

تم الكتاب الموسوم بالقسطاس
المستقيم ، والحمد لله أولاً
وآخراً وظاهراً وباطناً ، وصلى
الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه
وسلم[8] .

(١) في (أ) ليكون القول فيها أسرع إلى القبول .
(٢) زيادة من (أ) .
(٣) اندرس : انطمس وذهب أثره وتقادم عهده .
(٤) البَشق : موضع انشقاق الماء من نهر ونحوه .
(٥) الشناعة : القبح .
(٦) الهباء : ما تطاير في البيت وتراه في ضوء الشمس شبيهاً بالدخان ، ويضرب به المثل لما لا يُعتدّ به ، فيقال : (ذهب عمله هباءً ؛ أي : هَدراً) .
(٧) الفضول : ما لا فائدة فيه . والفضول أيضاً : اشتغال المرء أو تدخله فيما لا يعنيه .
(٨) هذه الزيادة من قوله : تم الكتاب إلى النهاية زيادة من (ب) .

الأحاديث الواردة في الكتاب

١ ـ حديث ميزان الأعمال :

رواه الترمذي رقم (٢٦٣٩) في الإيمان : باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد أن لا إله إلا الله . وابن ماجه رقم (٤٣٠٠) في الزهد : باب ما يرجى من رحمة الله عز وجل يوم القيامة . وأحمد في « المسند » (٢١٣/٢) وابن حبان في « صحيحه » رقم (٢٥٢٣) « موارد » في الزهد : باب في الخوف والرجاء ، والحاكم في « المستدرك » (٦/١) في الإيمان : باب فضيلة شهادة أن لا إله إلا الله وثقلها في الميزان من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

٢ ـ العجلة من الشيطان والتأني من الله :

رواه الترمذي رقم (٢٠١٢) في البر والصلة : باب ما جاء في التأني والعجلة وله شاهد عند البيهقي في « شعب الإيمان » فهو حسن به .

وقال أبو عيسى : هذا حديث غريب .

٣ ـ كل مسكر حرام :

رواه البخاري رقم (٣٥/١٠) في الأشربة : باب الخمر من العسل وهو البتع ومسلم رقم (٢٠٠١) في الأشربة : باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام .

٤ ـ حديث الرؤيا :

رواه البخاري رقم (١٧٧/١٠ و ١٧٨) في التعبير باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ومسلم رقم (٢٢٦١) في الرؤيا في فاتحته .

٥ ـ حديث الأعرابي علمني غرائب العلم :

لم أجده .

٦ ـ الحاكم إذا اجتهد :

رواه البخاري رقم (٢٦٨/١٣) في الاعتصام : باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ . ومسلم رقم (١٧١٦) في الأقضية : باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ .

٧ ـ حديث معاذ :

رواه أبو داود رقم (٣٥٩٢ و ٣٥٩٣) في الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء والترمذي رقم (١٣٢٧ و ١٣٢٨) في الأحكام : باب ما جاء في القاضي كيف يقضي . قال أبو عيسى : ليس إسناده عندي بمتصل .

وقد ضعفه المحققون من المحدثين وصححه الفقهاء وعلماء الأصول .

٨ ـ حديث الأعرابي إني هلكت وأهلكت :

رواه البخاري رقم (٩٨٤) في الصوم : باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر ومسلم رقم (٨١) في الصيام : باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم .

٩ ـ حديث نزعه ﷺ لنعله أثناء الصلاة :

رواه أبو داود رقم (٦٥٠) والدارمي رقم (١٣٨٥) وصححه الحاكم(٢٦٠/١) ووافقه الذهبي .

١٠ ـ حديث أخرج بعث النار :

رواه البخاري رقم (٣٣٥/٨) في تفسير سورة الحج : باب قوله تعالى : ﴿ وترى الناس سكارى ﴾ ومسلم رقم (٢٢٢) في الإيمان : باب قوله تعالى : يقول الله لآدم « أخرج بعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعين » .

المحتويات

الموضوع — رقم الصفحة

المقدمة ٥
الباب الأول : توطئة في موازين المعرفة ١١
الباب الثاني : القول في الميزان الأكبر من موازين التعادل وهو يقابل القياس الحملي ، ويسمى الاقتراني أيضاً ١٩
الباب الثالث : القول في الميزان الأوسط ويقابل القياس من الشكل الثاني ... ٢٨
الباب الرابع : القول في الميزان الأصغر ويقابل القياس من الشكل الثالث ... ٣٢
الباب الخامس : القول في ميزان التلازم ويقابل القياس الشرطي المتصل ٣٦
الباب السادس : القول في ميزان التعاند ويقابل القياس الشرطي المنفصل ٣٩
الباب السابع : القول في ميزان الشيطان وكيفية وزن أهل التعليم بها ٤٨
الباب الثامن : القول في الاستغناء بمحمد ﷺ وبعلماء أمته عن إمام آخر وبيان صدق النبي ﷺ ٥٥
الباب التاسع : القول في طريق نجاة الخلق من ظلمات الاختلاف وفيه تقسيم الناس إلى ثلاثة أصناف ، وطريق كل صنف في المعرفة ٦٢
الباب العاشر : القول في تصوير الرأي والقياس وإظهار بطلانهما أي فساد نظرية الرأي والقياس عند المتكلمة والتعليمية والرد عليها ٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين الذين حملو هذا الدين ووصلوه لنا كما سمعوه وعقلوه وعلى سادتنا الخلفاء الراشدين أبي بكر الصديق وعمر الفاروق أمير المؤمنين وعثمان بن عفان ذي النورين وعلي بن أبي طالب أبو الحسن والحسين سيد شباب أهل الجنة وزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة الزهراء رضي الله عنهم اجمعين ورضوا عنه.

اما بعد فاعلم رحمك الله وهداك الى الرشد ان هذا الدين قد خدمه العلماء الذين هم ورثة الانبياء كما قال عنهم المصطفى صلى الله عليه وسلم من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه فقد سودة الصحف وعُبدة الطرق من كثرة ترحالهم في طلب العلم وسهرهم الليالي في تدوينه وترتيبه وتأليفه فجزاهم الله خير الجزاء وهاهي المكتبات في العالم الإسلامي وسائر اطراف المعمورة تشهد لهم بما سطروه.

ومن ثم فأني في موقع الامام الهمام حجة الإسلام أبي حامد محمد ابن محمد ابن محمد ابن احمد الغزالي الطوسي (المتوفي في عام خمس وخمس مائة من هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم) رحمه الله قد وضعت خطة للسير عليها وهي تخدم كل من الباحثين ودراسي فكره بتقديم مؤلفته ودراسات كتبت عنه وليس الغرض من الموقع إلا مساعدة هذه الطائفة من غير كسب مادي لوجه الله تعالى راجياً رحمةُ ومغفرةُ وعفوهُ يوم لا ينفعُ مالاً ولا بنين إلا من أتى الله بقلب سليم. وليس الغرض من نشر هذه المؤلفات سرقة حق أحد أو حجب رزق عن أحد أو قرصنة حق أو تفريط في كل من هذا بل العكس كل العكس فأن معظم المواد في هذا الموقع نادر الوجود وقد قاسيت اشد المتاعب وخاطرت بنفسي في سبيل اقتناء مؤلف نادر وماقالة كتبت في دورية ليس توجد الإ في دهاليز المكتابات الجامعية هنا وهناك. كل هذه الجهود المبذولة والكلفة المحمولة حالت وجرت في نفسي فتأملت حال الطالب ذو المواراد القليلة في الأماكن البعيدة وانى له من أن بجمع هذه الموارد فجمعتها لي أولاً ثم صورتا ووضعتها صدقة لمن أراد أن يستفيد ليكون على بينة. فأذا كنت صاحب هذه المادة ولا تريد نشرها في الموقع فعليك بأبلاغي وسوف أزيلها من الموقع مع فجوة في القلب وكسر في الخاطر فيعلم الله أن لا أريد ان اظلم حق احد وغايتي هي مرضاة الله والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.

والسلام

محمد ابن اسماعيل حزين

مشرف الموقع والقائم عليه

عنوان الموقع: (http://www.ghazali.org) بريد المشرف: (mh@ghazali.org)